

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي



كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

خالدي شهرزاد

قوادرية لبنى

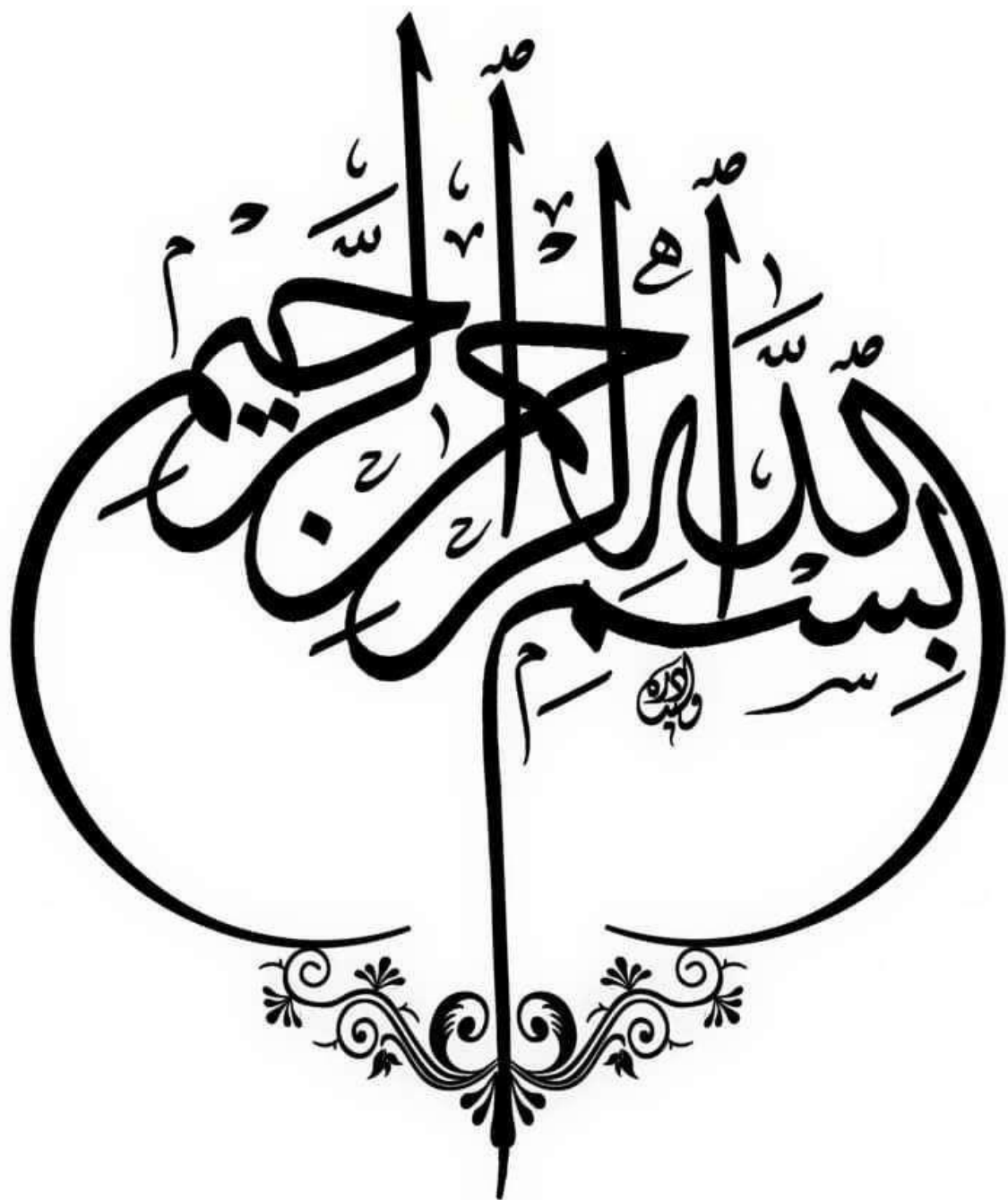
تحت عنوان:

الذوافد الإسلامية في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية
- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيلرت 2024/2020 -

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. ميدون سيساني	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
أ. معسكري سمرة	أستاذ محاضرا	مشرفا ومقررا
أ. ظريف فاطمة	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

نهدي هذا العمل إلى

كل من علمنا حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى اللذان أوصلنا إلى ما نحن عليه الآن أدامهم الله لنا

إلى كل من ساندنا وساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

الشكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا الى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساندنا وساعدنا على انجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد

وبالأخص الأستاذة المشرفة "معسكري سمرة" التي رافقتنا طيلة هذا البحث

ونتقدم بالشكر إلى أساتذة وموظفي كلية ابن خلدون تيارت جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير
والعلوم التجارية

والى كافة عمال مؤسسة البنك الوطني الجزائري

نختم بالشكر الخاص الى أساتذة اللجنة المحترم

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والاشكال والملاحق
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة والنوافذ الإسلامية	
-6-	تمهيد
-7-	المبحث الأول: مدخل الى الصيرفة الإسلامية.
-7-	المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية.
-8-	المطلب الثاني: مرتكزات الصيرفة الإسلامية.
-10-	المطلب الثالث: مصادر التمويل في الصيرفة الإسلامية.
-17-	المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية.
-17-	المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.
-18-	المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية.
-20-	المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية.
-20-	المبحث الثالث: عموميات حول النوافذ الإسلامية.
-21-	المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية.
-22-	المطلب الثاني: أبعاد النوافذ الإسلامية.
-23-	المطلب الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.
-28-	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت	
540	
-29-	تمهيد
-30-	المبحث الاول: الإطار التعريفي للبنك الوطني الجزائري BNA.

-30-	المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.
-32-	المطلب الثاني: المعطيات الإحصائية للبنك الوطني الجزائري وخدماته.
-34-	المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540.
-37-	المبحث الثاني: النشاط المصرفي للنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.
-37-	المطلب الأول: الخدمات المصرفية الإسلامية.
-40-	المطلب الثاني: المنتجات التمويلية الإسلامية.
-48-	المطلب الثالث: تقييم تجربة تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
-51-	خلاصة الفصل الثاني
-52-	خاتمة
-55-	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
-34-	توزيع موظفي وكالة تيارت	01-02
-38-	تطور الخدمات المالية الإسلامية من 2023-2024 في وكالة تيارت	02-02
-40-	صيغة الإجارة	03-02
-42-	صيغة مرابحة العقار	04-02
-44-	صيغة مرابحة التجهيزات	05-02
-46-	صيغة مرابحة السيارات	06-02
-47-	محاكاة تمويل مرابحة العقارات	07-02
-47-	نتيجة محاكاة تمويل مرابحة العقارات	08-02

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
01-01	مصادر التمويل الإسلامي	-16-
02-01	أهداف البنوك الإسلامية	-19-
01-02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	-31-
02-02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540	-36-
03-02	التمثيل البياني تطور الخدمات المالية الإسلامية من 2023 الى 2024 في وكالة تيارت	-39-

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	شهادة مطابقة الشريعة للصيرفة الإسلامية: مرابحة العقار	-62-
2	شهادة مطابقة الشريعة للصيرفة الإسلامية: مرابحة التجهيزات	-63-
4-3	الترخيص بالاقتطاع من الحساب البريدي الجاري	-65/64-
5	شهادة مطابقة الشريعة للصيرفة: مرابحة السيارات	-66-
6	نموذج محاكاة تمويل إسلامي: مرابحة العقارات	-67-

مقدمة

مقدمة:

تلعب المؤسسات المصرفية دورًا حيويًا في الاقتصاديات الحديثة، إذ تُعتبر أدوات رئيسية لجمع الموارد المالية وتوجيهها نحو مشروعات التنمية والاستثمار، كما تسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي ومع ذلك أثار النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الفوائد جدلاً واسعاً، خاصةً في المجتمعات الإسلامية لأنه يتعارض مع مبادئ الشريعة التي تحظر الربا وقد أدى هذا النزاع إلى البحث عن بدائل مصرفية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الدينية وتلبي احتياجات العصر في الوقت نفسه، مما أسفر عن ظهور الصيرفة الإسلامية كخيار يناسب المتطلبات المالية الإسلامية، وقد أصبحت تدريجيًا واحدة من النماذج المالية البديلة التي تكتسب اهتمامًا متزايدًا على مستوى العالم في السنوات الأخيرة.

وفي ظل الانتشار الواسع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية على الصعيد العالمي، ومع ازدياد الوعي بأهميتها كبديل يجمع بين الالتزام الديني والكفاءة الاقتصادية، شرعت العديد من البنوك التقليدية في اتخاذ مبادرات نحو اعتماد نماذج مصرفية مختلطة توفر لها فرصة تقديم خدمات مالية إسلامية مع الحفاظ على إطارها المؤسسي من بين هذه النماذج البارزة ظهرت النوافذ الإسلامية، التي تمثل أقسامًا محددة داخل البنوك التقليدية تتمثل مهمتها في توفير منتجات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة والإجارة والمشاركة، تحت إشراف هيئات شرعية للتأكد من الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية، يعتبر هذا النموذج خطوة حيوية لتلبية احتياجات شريحة واسعة من العملاء، وتحقيق توازن بين متطلبات السوق المالية المعاصرة والمبادئ الإسلامية في التعاملات.

في هذا الإطار، شرعت الجزائر في اتخاذ إجراءات نحو اعتماد الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي ضمن نظامها المصرفي استجابة للطلب المتزايد على المنتجات المالية التي تتوافق مع الأحكام الشرعية. وقد تجسد هذا الاتجاه بوضوح من خلال تخصيص نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية، وهو أسلوب مرن يسمح بتقديم خدمات مصرفية إسلامية دون الحاجة إلى تأسيس بنوك جديدة مستقلة. وقد سجلت البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة، زيادة ملحوظة في عدد هذه النوافذ، وهذا ما يعكس الرغبة في تنويع الخدمات المالية لاستقطاب أكبر عدد من العملاء الراغبين في خيارات مصرفية تأخذ بعين الاعتبار الجانب الديني وتلبية احتياجاتهم تحت إشراف هيئات رقابية شرعية مما يجعل فكرة النوافذ الإسلامية بمثابة خطوة نحو دمج أكبر للصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة:

تماشياً مع التوسع المتزايد للصيرفة الإسلامية في العالم، شرعت البنوك التقليدية الجزائرية في مواكبة هذا التطور عبر استحداث نوافذ إسلامية داخل هياكلها، وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية أن تساهم في تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يمثل فتح النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت خطوة فعلية نحو تبني نموذج صيرفة إسلامية متكامل؟
- ما هي المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم نجاح النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري؟
- هل يمكن أن تواجه النوافذ الإسلامية تحديات في التكامل مع الهيكل العام للبنوك التقليدية في الجزائر؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى:

التوجه نحو النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية مجرد خطوة شكلية بدون تغيير جوهري في النموذج المصرفي.

الفرضية الثانية:

هناك مجموعة من المعايير يمكن استخدامها لتقييم نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري مثل الربحية، رضا الزبائن، التوافق الشرعي، وعدد المنتجات الإسلامية المعروضة.

الفرضية الثالثة:

هناك تحديات في التكامل بين النوافذ الإسلامية والهيكل العام للبنوك التقليدية، مما قد يؤثر على فعالية تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة داخل هذه البنوك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم الصيرفة الإسلامية ومعرفة أسس عملها مبادئها العامة.
- دراسة واقع تطبيق النوافذ الإسلامية في الجزائر.

- تحديد التحديات التي قد تواجه النوافذ الإسلامية في بيئة تقليدية.
- بيان الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث الأهداف والأهمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- المساهمة في زيادة الوعي بالثقافة المالية الإسلامية في الجزائر.
- حداثة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي العالمي والوطني.
- تسليط الضوء على ضرورة التكيف مع المتطلبات المالية الحديثة وفق أحكام الشريعة.
- إثراء الرصيد الأكاديمي حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

1. أسباب ذاتية:

- ملائمة الموضوع للتخصص.
- الميل الشخصي للبحث والتعلم في مجال الصيرفة الإسلامية.
- الاهتمام بتقييم الأداء الفعلي للنوافذ الإسلامية والإمام بمختلف الصيغ التمويلية المعتمدة فيها.

2. أسباب موضوعية:

- حداثة تجربة النوافذ الإسلامية وزيادة الاهتمام بها في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.
- الاهتمام المتزايد من قبل البنوك التقليدية في الجزائر بتطوير خدمات الصيرفة الإسلامية.
- التوجهات العالمية نحو التمويل الإسلامي ونجاح تطبيقاته في العديد من الدول، مما يعزز فرص تطبيقه في الجزائر.

حدود الدراسة:

1. الإطار الزمني: تمثلت هذه الدراسة في الفترة المحددة من 2020 إلى 2024.

2. الإطار المكاني: تم إجراء الدراسة الميدانية لهذا الموضوع في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لهذا الموضوع، استوجبت طبيعة هذه الدراسة توظيف منهجين مختلفين:

المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه بشكل رئيسي في الفصل الأول وذلك لعرض المفاهيم المطروحة والمتعلقة بالصيرفة الإسلامية بهدف توضيحها وفهم أبعادها النظرية.

المنهج التحليلي: تم الاعتماد عليه لدراسة واقع نوافذ الصيرفة الإسلامية من خلال تحليل تجربة البنك الوطني الجزائري، واستخلاص النتائج المتعلقة بمدى نجاحها والتحديات التي تواجهها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: حسني عبد العزيز يحيى، 2009، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة.

تناولت هذه الدراسة مفهوم رأس المال العامل في الفكر الاقتصادي، المالي والإسلامي، وركزت على سياسات إدارته وطرق تمويله في النظامين التقليدي والإسلامي. وقد أظهرت النتائج أنه لا يوجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين حجم تمويل رأس المال العامل والعوامل المدروسة مثل طبيعة العقد، ونشاط المؤسسة، وربحية المصرف، وحجم ودائعه. كما قدمت الدراسة مقترحات لتفعيل صيغ تمويل إسلامية جديدة، مثل استخدام عقدي السلم والاستصناع مع عقد التوريد، بالإضافة إلى رأس المال المتغير وصكوك المضاربة، بهدف توفير التمويل النقدي المطلوب للمصارف الإسلامية وتسهيل منافستها مع المصارف التقليدية.

الدراسة الثانية: شهرزاد رجاستة، كريمة شتيوي، 2023، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهني بعنوان: تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية بالجزائر بين النصوص التنظيمية والممارسة الميدانية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريرج.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة اتجاه البنوك التقليدية لإنشاء شبابيك إسلامية تابعة لها، وتقديم معاملات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد أظهرت النتائج أن الجزائر تراهن على الصيرفة الإسلامية كوسيلة لامتناس الكتلة النقدية في السوق الموازية وتحفيز المشاريع التنموية. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية يأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، وعلاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي، بالإضافة إلى أهمية تطوير الموارد البشرية لتعزيز فهم الصناعة المالية الإسلامية.

الدراسة الثالثة: سلمى بن عيسى وسمير بوعافية، "واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة حالة النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة بوعريرج 705"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 11، العدد 01، 2024.

تناقش هذه الدراسة كيفية تطور الجزائر نحو المصرفية الإسلامية من خلال تأسيس نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية. وقد تحققت هذه العملية وفقاً لقوانين النظام 02-20، بحيث يتم تقديم خدمات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد أظهرت النتائج أن العملاء أبدوا اهتماماً كبيراً في اعتماد المنتجات المالية الإسلامية نظراً لرغبتهم في التعامل وفقاً للضوابط الشرعية.

ما يميز دراستنا أنها تناولت موضوع النوافذ الإسلامية من زاوية ميدانية دقيقة من خلال دراسة حالة النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، معتمدة على معطيات واقعية محدثة وتحليل مباشر للبيئة الداخلية التي تم فيها إنشاء وتفعيل النافذة. كما أن هذه الدراسة ركزت على الجوانب التنظيمية والإدارية الداخلية للنوافذ الإسلامية، وليس فقط الأطر النظرية أو القانونية، مما يساهم في فهم أعمق لمتطلبات التفعيل العملي للنوافذ داخل البنوك التقليدية. وتستمد الدراسة خصوصيتها من ارتباطها بسياق محلي دقيق وتجربة حديثة نسبياً، وهو ما يمنحها بعداً تطبيقياً قد يساهم في تحسين أداء هذه النوافذ مستقبلاً.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع الأكاديمية المتخصصة في النوافذ الإسلامية تحديداً.
- صعوبة الحصول على البيانات الرسمية من البنك الوطني الجزائري.
- غياب توحيد المصطلحات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية.
- محدودية وحداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال.

هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول الإطار النظري للصيرفة والنوافذ الإسلامية والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا في أولها مفهوم الصيرفة الإسلامية ثم ماهية البنوك الإسلامية في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث عموميات حول النوافذ الإسلامية.

أما الفصل الثاني المعنون بتقييم تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540، تم تقسيمه إلى مبحثين تطرقنا فيها إلى الإطار التعريفي للبنك الوطني الجزائري في المبحث الأول إضافة إلى النشاط المصرفي للنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 في المبحث الأخير.

الفصل الأول

الإطار النظري للصيرفة

والنوافذ الإسلامية

تمهيد

تعد الصيرفة الإسلامية نظامًا ماليًا يدمج بين الأسس المالية والمعايير الشرعية لتلبية متطلبات المعاملات المالية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وهي تعتمد على تقديم خيارات تمويلية واستثمارية خالية من الربا، مما يجعلها نموذجًا فريدًا في عالم البنوك، هذا النظام يهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية عبر تقديم حلول مالية تتوافق مع أحكام الشريعة.

تعتمد المؤسسات المالية الإسلامية على عقود شرعية مثل المرابحة، المضاربة والمشاركة، التي تضمن توزيع المخاطر وتعزيز الاستثمارات، هذه الأساليب تساهم أيضًا في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، مما يعزز من النمو الاقتصادي ويساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

لقد حققت الصيرفة الإسلامية تقدمًا ملحوظًا في العقود الأخيرة، حيث أصبحت خيارًا شائعًا في العديد من الدول داخل العالم الإسلامي وخارجه، ساعد هذا الانتشار على تعزيز مكانتها كمكون رئيسي في النظام المالي العالمي. وعلى هذه الخلفية يتناول هذا الفصل مختلف جوانب الصيرفة الإسلامية من حيث مفاهيمها وأسسها الأساسية وأهدافها ومتطلباتها وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مدخل الى الصيرفة الإسلامية.
- المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية.
- المبحث الثالث: عموميات حول النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل إلى الصيرفة الإسلامية.

تعتبر الصيرفة الإسلامية نظاماً مالياً قائماً على أساسيات الشريعة الإسلامية، حيث تمنع الفوائد وتُعزز العدالة والمشاركة في المخاطر، يسعى هذا النظام إلى تقديم خيارات مالية تتماشى مع المبادئ الدينية وتُساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد وتنميته.

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية.

أولاً: التطور التاريخي للصيرفة الإسلامية.

تعتبر الصيرفة الإسلامية مفهوماً حديثاً يستند إلى الشريعة الإسلامية. بالرغم من ذلك، فإن جذورها التاريخية كنظام مالي مستقل تعود إلى بيت مال المسلمين، الذي يعد أول مؤسسة مالية في عهد الإسلام، حيث كانت تتولى شؤون المسلمين وتلبي احتياجاتهم العامة والخاصة.

ومع تغير الظروف الحياتية في مختلف المجالات، أصبح من الضروري للمجتمعات الإسلامية أن تقوم بتأسيس نظام مصرفي يعمل وفق أحكام الشريعة بعيداً عن الشبهات المتعلقة بالربا في البنوك التقليدية التي حرمها الله كما ورد في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ}. (سورة البقرة، الآية 278). جاءت الصيرفة الإسلامية لتجعل تعاملات البنوك تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالرغم من أن المبدأ قد يبدو جديد ولكنه اعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي يعود تاريخها لأكثر من 1400 عام، ومع ذلك فقد ظهرت المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية بالشرق الأوسط في السبعينات (الافى، 2021).

في عام 1963 بدأت الممارسة الفعلية للصيرفة الإسلامية يوم ظهرت في مصر بنوك الادخار، والتي دمجت في عام 1968 لتكون البنك الأهلي. وفي عام 1971 ظهر بنك ناصر الاجتماعي، وكان أول بنك يهدف إلى دعم المشروعات المجتمعية بلا فائدة، وظهر البنك الإسلامي للتنمية في جدة سنة 1975، والذي يمتاز بدعّمه لمشروعات التنمية في الدول الأعضاء فيه. وفي السنة ذاتها 1975، ظهرت التجربة الحقيقية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات مع ظهور بنك دبي الإسلامي، وأضحت التعاملات المالية الإسلامية تلقى رواجاً وقبولاً بين أفراد المجتمع، لما تتميز به من تحقيق اقتصاد حقيقي وثبات في التصدي للآزمات (منصور، 2020).

ثانياً: تعريف الصيرفة الإسلامية.

لقد تعددت التعريفات التي حاولت تحديد ماهية الصيرفة الإسلامية، لكن جميع الآراء أجمعت على ضرورة التزام المؤسسات المالية التي تتبع نظام الصيرفة الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة في جميع تعاملاتها.

وقد عرف الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية في اجتماعه السادس والثلاثين لمجلس إدارة الاتحاد سنة 1997 أنه مؤسسة مالية شاملة تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بجميع الأعمال المصرفية والمالية والاستثمارية بأنواعها كافة لحسابه أو لحساب غيره، وفيها قبول الودائع الجارية أو الحسابات الاستثمارية وغيرها (الساعدي، المفرجي، و الحلي، 2019، صفحة 19).

وعرفت أيضاً على أنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة توزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 42).

كما يمكن القول ان الصيرفة الإسلامية تسمية تطلق على العقود البنكية أو المالية التي تتم وفق الأسس الدينية للمسلمين وتستند إلى قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات. (بلقاسمي، 2020، صفحة 90).

مما سبق يمكن تعريف الصيرفة الإسلامية على أنها نظام مصرفي يعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تلتزم بتقديم خدمات مالية تتوافق مع القيم الأخلاقية في الإسلام دون التورط في الأنشطة المحرمة مثل الربا بهدف توفير نظام بديل عن النظام التقليدي من خلال تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: مرتكزات الصيرفة الإسلامية.

أولاً: خصائص الصيرفة الإسلامية.

1. اللاربوية: من خلال تحريم التعامل بالربا بجميع أشكاله وأصنافه وظروفه وطبيعته وأهدافه والحث على

وجوب الزكاة، ولعل هذا الربط بين تحريم الربا وإيجاب الزكاة يتولد عنه آليات تعمل ذاتياً في إنماء المال والاستخدام الأكفأ للموارد الاقتصادية ورفع رفاهية الأفراد.

2. الالتزام بالإسلام: فيما يتعلق بالاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة استثماراً وتبديلاً وتجارة في تلبية

الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتوفير سبل العيش الكريم ضمن الضوابط الشرعية. (العلاجوني، 2008، صفحة 102).

3. توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي والإنفاق المشروع: من أهم ما يميز مؤسسات التمويل

الإسلامي الاستثماري هو توجيه المال نحو دائرة الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض، وعلى هذا الأساس فإن ما ينتج عن هذا الاستثمار من ربح يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، وهو ما يؤكد قدرة مصادر التمويل الإسلامي الاستثماري على تنمية طاقات وقدرات المجتمع.

4. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: أي أن اختيار نوعية الاستثمار مرتبطة بحاجة المجتمع للمشروع في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لذلك تركز على تحقيق العائد الاجتماعي إلى جانب تحقيق الربح الاقتصادي. (كتاف و نطرش، 2020، صفحة 168).

ثانياً: أهداف المصرفية الإسلامية

1. الهدف التنموي: يتعين على المصرفية الإسلامية أن تساهم مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية التي تنشأ فيها. ويؤكد الكتاب المسلمون على أن الأهداف التنموية للمصرفية الإسلامية تتمثل في سعيها لتحقيق رفاهية اقتصادية واسعة الانتشار، وعمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي (شابرا، 1984، صفحة 3).

2. الهدف الاجتماعي: الهدف الاجتماعي للمصرفية الإسلامية يفرض عليها أن تدخل المكاسب الاجتماعية في حساباتها عندما تدرس جدوى المشروعات فيجب أن يكون هدف المصرف هو تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار (شابرا، 1984، صفحة 26).

3. الهدف الاستثماري:

ويتمثل في: (الموسوي، 2011، صفحة 30).

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على البطالة.
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو الحساب المصرف الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة وتحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخل بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

ثالثاً: مبادئ المصرفية الإسلامية.

لقد حددت الشريعة الإسلامية مبادئ عملية يجب على المصارف الإسلامية التقيد بها ومن أهمها: (بنو جعفر، 2020، صفحة 5).

1. تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً.
2. العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول.

3. النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة بعدم الدخول في معاملات أو عقود تحتوي الأمور التالية:
 - **الجهالة:** وهي عيب يعتري شروط الصحة في المعاملات والعقود وما يتعارف عليه في الأصول والمبادئ الاجتماعية والمهنية.
 - **الغرر:** وهو تعريض المرء نفسه أو ماله للخطر أو الهلاك من غير أن يعرف.
 - **الإسراف:** وهو مجاوزة الحد المتعارف عليه في إنفاق المال كالإنفاق في غير اعتدال، أو وضع المال في غير موضعه.
 - **التعسف:** وهو استخدام الحق أو المال على نحو يضر بصاحبه أو بالغير.
 - **السحت:** وهو كل مال أكتسب أو حصل عليه بطرق غير شرعية، فهو حرام شرعا ويدخل فيه خيانة الأمانة والتلاعب بالحقوق والربا وتعاطي العقود المحرمة.
 - **الغبن:** وهو النقص والخداع في المعاملات وهو محرم شرعا.
4. استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وإنفاقه فيما فيه منفعة للناس.
5. قاعدة الغنم بالغرم ويقصد بالغنم هنا الحق في الربح، أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، وتعتبر هذه القاعدة أساسية في التعاملات القائمة على المشاركة، حيث يكون التعامل مع المصرف الإسلامي شريكا في الربح والخسارة.
6. ارتباط التمويل بالجانب المادي بمعنى الإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا للمجتمع.

المطلب الثالث: مصادر التمويل في الصيرفة الإسلامية.

أولا: صيغ التمويل الإسلامي.

1. **المضاربة:** هي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما رب المال والمضارب أو العامل أي الطرف المختص باستثمار المال. يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأسمال في مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضارباً أو مقدم العمل (الكراسنة، 2013، صفحة 9).

شروط صحة المضاربة: (هتشان و حرز الله، 2019، صفحة 102).

- يجب أن يكون رأس مال المضارب به نقدا ومعلوما.
- إن المضارب لا يضمن رأس المضارب به في حالة الخسارة إلا إذا أثبت صاحب المال أن تقصير المضارب هو السبب وراء هذه الخسارة.

- يمكن للبنك أن يطالب بضمان يقدمه المضارب يحفظ فيه حقه في حالة تقصيره عن تنفيذ الشروط التي تم الاتفاق عليها.
- يجب أن يتم تحديد نصيب كل طرف من الأرباح كنسبة الأرباح ولا يجوز أن يكون الربح مقدارا محددا لأنه قد تكون الأرباح المحققة أقل من ذلك.
- يجوز الاتفاق على وقت المضاربة ومكانها.

2. الاستصناع: يعرف الإستصناع في المصطلح الشرعي بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وصورة العقد أن يطلب شخص "المشتري أو المستصنع" من البائع أو الصانع ان يصنع له شيئاً يحدد جنسه ونوعه وصفته ومقداره ويتفقان على ثمنه واجل تسليمه وكيفية أداء الثمن (يحيى، 2009، صفحة 79).

شروط عقد الاستصناع: (نصار ، 2022 ، صفحة 92).

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وصفته.
- بيان الثمن ووقت سداذه وأما إذا كان معجلاً أو مقسطاً.
- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس مما يصنع صنعا وينضبط بالوصف الكافي النافي للجهالة.
- لا يجري الاستصناع في السلع التي لا يدخلها الصنعة مثل القمح، الثمار، الخضراوات والفاكهة الطازجة.
- عقد الاستصناع لازم للطرفين (المستصنع والصانع).
- تحديد وقت تسليم المبيع.

3. المrabحة: بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها البائع به مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول. ويدخل بيع المrabحة ضمن بيوع الأمانة لضرورة الإفصاح عن الثمن الأصلي للسلعة (ناصر، 2010، صفحة 171).

شروط صحة المrabحة: (الهيبي، 2006، صفحة 134).

- أن يكون الثمن الأول للمشتري الثاني لأن المrabحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح.
- أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك بأن اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل لم يجز أن يبيعه مrabحة، لأن المrabحة بيع الثمن الأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً.

- أن يكون العقد الأول صحيحاً، فإن كان فاسداً لم يجز البيع.

4. المشاركة: هي اتفاق بين البنك والعميل على توفير رأس المال للدخول في مشروع معين بهدف الحصول على الربح، على أن تكون إدارة المشروع بينهما، ويختص أحدهما بالإدارة نظير نسبة من الربح وليس اجر، وتأخذ المشاركة في البنوك أشكالاً متعددة ونماذج مختلفة باختلاف أغراض التمويل (المغربي م.، 2020، صفحة 74).

شروط صحة المشاركة: (المغربي م.، 2016، صفحة 230).

- يجب أن يتم تحديد حصة كل مشارك في رأس مال المشاركة، ويمكن أن تكون المشاركات متفاوتة.
- يجب أن يكون رأس المال متوفراً في مكان أو حساب محدد عند توقيع عقد المشاركة.
- يمكن أن يقوم الشركاء بتوكيل أحدهم أو مجموعة منهم أو غيرهم للقيام بأمور إدارة رأس المال.
- يجب تقييم جميع أشكال المشاركات غير التقليدية (كالأرض مثلاً) بقيمة عملة واحدة وتحدد بناءً عليها نسبة المساهمة في رأس مال المشاركة.
- بمجرد انعقاد الشركة تنشأ عليها ذمة مستقلة للمشاركة

5. الإجارة: هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى المؤجر تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر"، وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد (شريف و مزغيش، 2022، صفحة 404).

شروط صحة الإجارة: (مبروك و عبد المنعم، 2025، صفحة 117).

- يجب أن تكون السلعة المؤجرة من السلع المباح استعمالها.
- يجب أن تكون السلعة من الأصول ذات المنفعة، ويبقى أصل السلعة ثابتاً بعد تحصيل المنفعة.
- يمكن أن ينتهي عقد الإجارة بإرجاع السلعة إلى المؤجر، أو أن يملكها المستأجر في نهاية العقد، على أن ينص العقد صراحة على ذلك، أو أن يتفق كلا الطرفين بالتراضي على ذلك.
- يجب تحديد المدة التي سيتم إيجار السلعة فيها، وتحديد المبلغ الذي سيستحق للمؤجر والطريقة التي سيتم دفعه بها.
- يجوز للطرفين أن يقوموا بمراجعة عقد الإجارة كل فترة زمنية أو حسب ما يستجد، واستحداث تعديلات بالعقد أو إنشاء عقد جديد بموافقة الطرفين إذا لم ينص العقد على غير ذلك.

6. المزارعة: هي عبارة عن دفع الأرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها ويقومان باقتسام

الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة "عقد شركة" بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض وتمويل المصرف

الإسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين:

الطرف الأول: يمثل المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

الطرف الثاني: يمثل صاحب الأرض أو العامل (الزارع) الذي يحتاج إلى تمويل. (خلفان، 2016، صفحة 139).

شروط صحة المزارعة: (الكريدي، 2023، الصفحات 31-32).

- تحديد الأرض محل الزراعة وتسليمها لمن عليه واجب العمل.
- أن يكون البذر من صاحب الأرض حتى يكون رأس المال كله من أحدهما قياساً على المضاربة.
- الاتفاق على الشيء المزروع مالم يفوض الزارع تعويضاً شاملاً، وهذا قياس على المضاربة المقيدة أو المطلقة.
- الاتفاق على كيفية توزيع العائد وأن يكون نصيب كل منها جزءاً شائعاً من الغلة كالنصف أو الثلث أو الربع.
- الاتفاق على أجل انتهاء العقد أي مدة المزارعة.

7. السلم: يعرف بأنه عقد على تسليم سلعة موصوفة بالذمة عند حلول الأجل، على أن يتم تسليم الثمن

حالياً، ولا يجوز بيع السلعة المشتراة سلماً قبل قبضها. (سيد، 2018، صفحة 99).

شروط صحة السلم: (دريس، 2014، صفحة 360).

- بيان جنس ونوع وصفة المسلم فيه (السلعة).
- أن يكون المسلم فيه مؤجلاً إلى أجل معلوم.
- أن يكون المسلم موجوداً عند حلول الأجل.
- يشترط في المسلم فيه ألا يكون من جنس الثمن وألا يكون متفقاً معه على ربوية.
- البعض اشترط بأن لا يقل الأجل عن شهر واحد، ذلك لأن الشهر أقل مدة يمكن أن تتحقق فيها الفائدة من بيع السلم.
- يجب أن يكون الثمن معجلاً.

ثانياً: مصادر التمويل الإسلامي.

1. مصادر التمويل الداخلية:

وتنقسم إلى قسمين: (مداني و طيبي، 2009، الصفحات 62-63).

- **حقوق المساهمين:** تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المرحلة (في حالة تحققها)، وفيما يلي مناقشة لهذا البند:
 - رأس المال: يعد رأس المال بالنسبة للمصارف بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المتوقعة والممكن حدوثها بالمستقبل إضافة إلى أنه المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط وبمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين.
 - الاحتياطات: عبارة عن أرباح محتجزة من أعوام سابقة تقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للبنك.
 - الأرباح غير الموزعة: عبارة عن أرباح مرحلة من سنوات ماضية لم يتم توزيعها في انتظار الاتفاق على كيفية التوزيع كما قد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين.
- **المخصصات:** وتمثل المخصصات مصدراً من مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصلة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

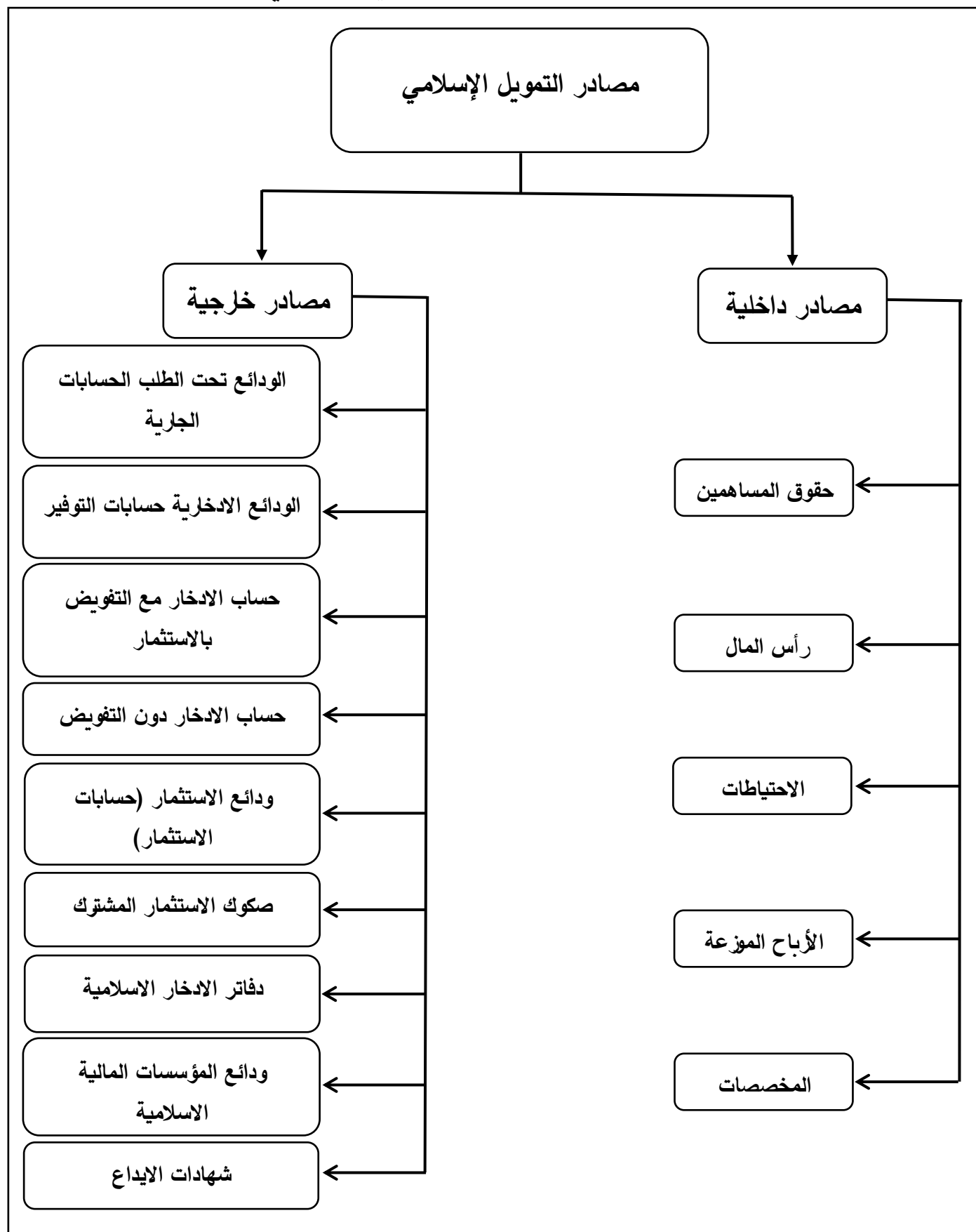
2. مصادر التمويل الخارجية:

وتنقسم إلى: (بوطوة، بن منصور، و زايد، 2024، الصفحات 79-81).

- **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** تعرف الوديعة تحت الطلب بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد الأخير بردها أو برد مبلغ مساو لها إليهم عند الطلب، والحسابات الجارية بهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل بشكل عام وإنما يتم استخدامها في الأجل القصير.
- **الودائع الادخارية حسابات التوفير:** تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين وهما:

- حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار: ويستحق هذا الحساب نصيباً من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء.
- حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار: وهذا النوع لا يستحق ربحاً ويكون حكمه حكم الحساب الجاري.
- **ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار):** وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد، نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار تلك الأموال.
- **صكوك الاستثمار المشترك:** تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات وصكوك الاستثمار تعد تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (المصرف).
- **دفاتر الادخار الإسلامية:** تعد دفاتر الادخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الادخارية في المصارف الإسلامية ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت وهذا النوع من الدفاتر مطبق في بعض المصارف الإسلامية ومنها المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.
- **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقاً من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية تقوم بعض المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية.
- **شهادات الإيداع:** تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالمصارف الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتتناسب مستويات دخول المودعين كافة وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات.

الشكل رقم 01-01: مصادر التمويل الإسلامي



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية.

شهدت المؤسسات المالية الإسلامية نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، نتيجةً للرغبة في وجود نظام مصرفي يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تهدف هذه البنوك إلى تحقيق عدة أغراض منها تعزيز التنمية الاقتصادية ودعم الاستثمارات القانونية بالإضافة إلى تحقيق العدالة في المعاملات المالية، مما أدى إلى تزايد أهميتها في الأسواق المالية العالمية

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.

أولاً: نشأة البنوك الإسلامية.

تأسيساً على حرمة الربا، وعلى حقيقة أن "الفائدة" هي عين الربا بعيداً عن "الربح الحلال"، وإيماناً باستحالة أن يكون فيها حرمه الله سبحانه شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه، قامت البنوك الإسلامية. وتمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي، تدعيماً للاستقلال السياسي، بالعودة إلى الهوية وتطبيق شرع الله والالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات، وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال وابن باديس ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا والمودودي وغيرهم (العززي، 2012، صفحة 12).

فيرى الدكتور حسن صادق حسن أن سبب نشأت البنوك الإسلامية كان نتيجة دافع ديني بحث وشعور الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية أن البنوك الموجودة فيها شبهة التعامل بالربا، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن المد الإسلامي أصبح قاعدة واضحة في كثير من البلاد الإسلامية بعد استقلالها. (بن حدو، 2018، صفحة 100).

تعود البداية الأولى للنشأة المصارف الإسلامية إلى عام 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع اساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية إلا أن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية بدأت عام 1963 عندما انشأت مصارف الادخار المحلية في الدقهلية في مصر، وهي بمثابة صناديق ادخار صغار الفلاحين ثم تبعها انشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 بالقاهرة لغرض جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم تلتها محاولات عديدة منها في باكستان ثم جاء البنك الإسلامي بالسعودية في عام 1974 وتلاه بنك دبي الإسلامي في 1975 ثم بنك فيصل (السوداني) في 1977 وبعدها الكويت ومصر والأردن الخ.. وبعدها انتشرت البنوك الإسلامية في جميع انحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية فتحت نوافذ أو فروع أو بنوك اسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها. (القرشي و ميسون، 2012، صفحة 45).

ثانياً: تعريف البنوك الإسلامية.

يعرف الدكتور محسن أحمد الخضيرى البنك الإسلامي بأنه مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنميتها (الخضيرى، 1999، صفحة 17).

كما تعرف بأنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. (نصر، 2009، صفحة 1).

ومن زاوية أخرى يُعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار. (الطاهر، جعيد، و كافي، 2014، صفحة 27).

بناءً على التعريفات السابقة يمكن صياغة تعريف للبنوك الإسلامية كما يلي: البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تهدف إلى جمع المدخرات وتوظيفها بطرق تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، دون اللجوء إلى التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً مع الالتزام بتقديم الخدمات المصرفية في إطار صيغ شرعية تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي للمجتمعات.

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية.

تتمثل فيما يلي: (بطاهر و بن حليمة، 2012، صفحة 29).

1. أهداف خاصة بالمتعاملين:

- تقديم الخدمات المصرفية بحيث يكون بجودة عالية وبصفة متميزة للمتعاملين.
- توفير التمويل للمستثمرين، حيث يقوم البنك باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له، عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال في الأسواق.
- توفير الأمان للمودعين، الثقة أهم عامل لنجاح البنوك الإسلامية، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة.

2. أهداف داخلية:

- تحقيق معدل النمو: من أهداف البنوك الإسلامية الاستمرار، ولهذا يجب أن تحقق معدل نمو يساعدها على الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

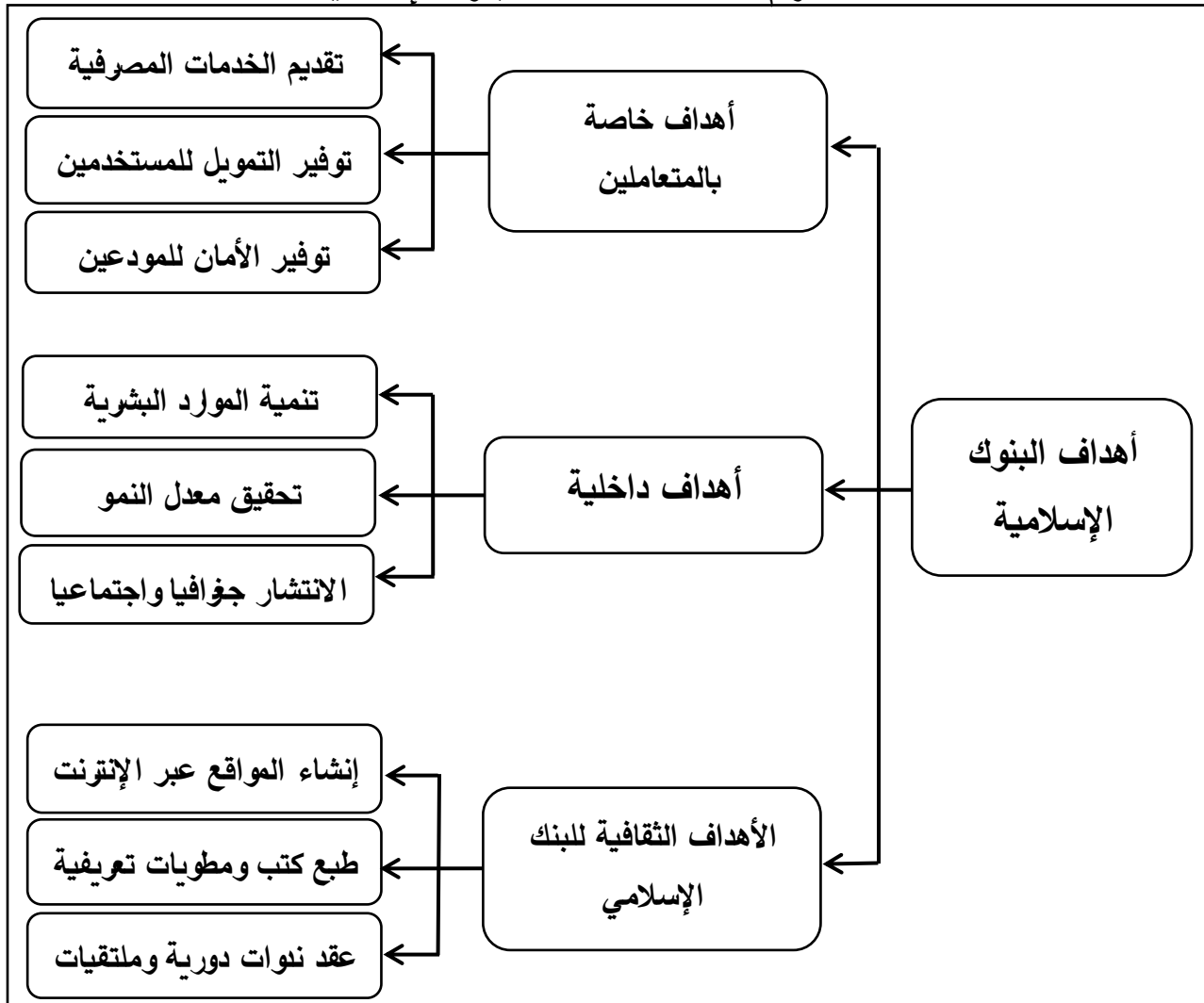
- الانتشار جغرافيا واجتماعيا: لتحقيق جميع الأهداف سابقة الذكر يجب أن تغطي أكبر قدر من المجتمع وتوفر الجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.

3. الأهداف الثقافية للبنك الإسلامي:

تتمثل فيما يلي: (بوحضر ، 2012 ، صفحة 115).

- إنشاء مواقع على الانترنت تعرف هذه المعاملات وتبسطها للجمهور، وتقدم الدليل على مشروعيتها من الكتاب والسنة والإجماع ... الخ، كما ترفقها بفتاوى وتوضيحات كبار العلماء والمختصين في المجال المصرفي.
- طبع كتب ومطويات تعريفية، توزع على العملاء وعامة الجمهور.
- عقد ندوات دورية وملتقيات تجمع كبار العلماء والمختصين للاطلاع على تجاربهم وتبادل الخبرات.

الشكل رقم 01-02: أهداف البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية.

تتمثل فيما يلي: (ناصر و الصرفى، 2010، الصفحات 52-55).

1. الصفة الإيديولوجية للبنوك الإسلامية: يستمد البنك الإسلامي الإطار الفكري له من الشريعة

الإسلامية التي تعتبر الأساس العقيدي أو الإيديولوجي الذي ينطلق منه عمل البنوك الإسلامية والذي ينبثق منه مبدأ الاستخلاف، ويعنى أن ملكية المال تعود لله سبحانه وتعالى والإنسان مستخلف فيه، وبذلك يجب أن يكون تحريك الأموال وفقا لإدارة الله، أي من خلال الإنتاج والاستثمار لخدمة المجتمع وبما يعود بالنفع على الإنسانية وفقا لشريعة الخالق.

2. الصفة التنموية للبنوك الإسلامية: وذلك لمساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع

من خلال السعي إلى أكبر نفع ممكن سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تقوم البنوك الإسلامية عند وضع سياستها الاستثمارية أو عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقوم بتمويلها بالاشتراك مع غيرها من العملاء، بمحاولة تفضيل تلك المشاريع التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من العمالة وأيضا التي تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن المشروعات التي تؤدي إلى تبديد موارد المجتمع في إنتاج سلع غير ضرورية.

3. الصفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية بنوكا اجتماعية تحقق التكامل

الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية واستثمار أموال الزكاة الفائضة وتوزيع عوائدها على المستحقين كما تقوم هذه البنوك بتقديم القرض الحسن وهو مشروع خيري لغايات إنسانية كحالات الزواج والعلاج والديون، وإنشاء المشروعات الصغيرة التي تلبي الاحتياجات التمويلية للفقراء.

المبحث الثالث: عموميات حول النوافذ الإسلامية.

مع تزايد الاهتمام بالمصيرفة الإسلامية، برزت النوافذ الإسلامية كخيار للبنوك التقليدية لتقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، تهدف هذه النوافذ إلى تلبية احتياجات العملاء الراغبين في إجراء معاملات متماشية مع قواعد الشريعة، مستفيدة من البنية التحتية والخبرة التي توفرها البنوك التقليدية، مما ساهم في انتشارها بشكل ملحوظ في العديد من الأنظمة المصرفية حول العالم عامة وفي الجزائر خاصة.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية.

أولا: ظهور النوافذ الإسلامية.

لقد كان نجاح المصارف الإسلامية من جانب ورغبة الناس بجميع أطيافهم على المصرفية الإسلامية من جانب آخر سببا في تفكير بعض المصارف التقليدية بافتتاح نوافذ إسلامية، فكانت أول انطلاقة فعلية في مصر سنة

1980م، عندما حصل بنك مصر قطاع عام تجاري مصري على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع "الحسين للمعاملات الإسلامية"، وفي يوم الافتتاح وبعد ثلاث ساعات تقريبا كانت الودائع بالعملة المصرية أكثر من ثلاث ملايين وفي السنة الثانية كانت الودائع 84.307 مليون جنيه والاستثمار 12.529 مليون جنيه، وكان قبل ذلك هذا الفرع يحقق الآلاف من الخسائر. كما ارتفع عدد الفروع إلى 35 فرعا سنة 1981م ثم وصل إلى 75 فرعاً في سنة 1996م تابعاً لحوالي عشرين بنكاً تجارياً، ويزيد هذا العدد عن فروع البنوك الإسلامية نفسها والعاملة في مصر في ذلك التاريخ، ومنها انتشرت إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية مثل المملكة العربية السعودية وماليزيا. وأول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية الغربية في الدول الغربية غير الإسلامية، فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء من الجاليات الإسلامية الذين يمتنعون التعامل بالمعاملات المصرفية المعتمدة على سعر الفائدة ويرغبون في التعامل بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم انتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضاً مثل مصر والسعودية والأردن والإمارات وغيرها من الدولة. (جعفر، 2017، الصفحات 93-94).

أما في الجزائر، كانت ممارسة النشاط المصرفي حكراً على البنوك العامة، وإلى غاية 1990 ظلت جميع البنوك في الجزائر ملكاً للدولة حتى صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص، وكانت البنوك الإسلامية أبرز نتائج هذا التوجه. نص قانون 90-10 على منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بهدف إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين خدمات القطاع المصرفي، وقد تم إنشاء أول بنك إسلامي خاص في الجزائر وهو بنك البركة 20 ماي 1991. استمر العمل بقانون النقد والعرض 90-10 إلى غاية صدور الأمر 03-11 الذي يعتبر الإطار القانوني لتنظيم النشاط المصرفي في الجزائر وتحديد الجهات المكلفة به (مهداوي، 2021، صفحة 139).

ثانياً: تعريف النوافذ الإسلامية.

عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) النوافذ الإسلامية بأنها جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار والتمويل بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعاً في المؤسسة ولكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية. (Islamic Financial services board, 2015, p. 61).

ويقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية، بهدف تلبية احتياجات بعض العملاء في الحصول على معاملات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (خطوي و لسوس، 2020، صفحة 926).

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34).

مما سبق يمكن القول بأن النوافذ الإسلامية هي فروع داخل المؤسسات المالية التقليدية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع ضمان الفصل بين الأموال التقليدية والإسلامية وخضوع العمليات للرقابة الشرعية.

المطلب الثاني: أبعاد النوافذ الإسلامية.

أولاً: دوافع فتح النوافذ الإسلامية.

يمكن تلخيص دوافع إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية في إطار أحكام النظام 20-02 فيما يلي: (دحاك ، 2022 ، الصفحات 206-207).

- تحول أنظار صناع القرار والخبراء في ظرف وجيز نحو مشروع الصيرفة الإسلامية بسبب وجود كتلة مالية كبيرة خارج المعاملات الرسمية بفعل الإحجام عن التعاملات البنكية وغير البنكية ذات الفوائد الربوية من طرف الكثير من شرائح المجتمع الجزائري.
- هناك العديد من الجزائريين الذين لم يتعاملوا مع البنوك الإسلامية في الجزائر مثل بنك البركة بدافع الثقة في بنوك الدولة خاصة بعد تجربة بنك الخليفة وما نتج عنها من خسائر.
- السعي وراء استقطاب رؤوس الأموال الإسلامية لتنويع فرص تمويل الاقتصاد الجزائري، وهذا بتمكين البنوك التقليدية من جلب جمهور واسع من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الراغبين في التعامل وفق مبادئ الشريعة.
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية، والذي دفع البنوك التقليدية إلى اقتحام ميدان الصيرفة الإسلامية حفاظاً على عملائها الحاليين وسعيًا نحو الحصول على شريحة من هذا السوق المتنامي.

ثانياً: أهداف النوافذ الإسلامية.

تتمثل أهداف البنوك الإسلامية فيما يلي: (قنوش، 2023، صفحة 96).

- تجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري للأفراد.
- تحقيق المصالح المعتمدة شرعاً، وهي إتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال، فتقوم النوافذ الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين.
- تهدف النوافذ الإسلامية إلى تحقيق الربح الامثل، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف مع القيام بالخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال.
- تهدف النوافذ الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام البنكي العالمي للتصرف في المال.

وهناك اهداف أخرى: (ختروسي، 2022، صفحة 67).

- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص للاستثمار، وصيغ مناسبة للأفراد والشركات.
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة.
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

ثالثا: آثار فتح النوافذ الإسلامية.

تتمثل الآثار فيما يلي: (نوة، 2022، صفحة 7).

- إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات المصارف التقليدية في تطوير منتجات إسلامية وتوفير كواادر بشرية مؤهلة ينتفع بها العمل المصرفي بصفة عامة.
 - إن للنوافذ الإسلامية دور كبير في توسيع العمل المصرفي الإسلامي، من خلال تحفيز المصارف التقليدية إلى المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.
 - تقوم معاملات النوافذ الإسلامية على المشاركة مع المتعاملين والمستثمرين في الربح والخسارة.
- بالإضافة الى: (نادي و مغتات، 2021، صفحة 413).

- تساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائرية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفية.
- يؤدي فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية.
- تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل كإنشاء شركات استثمار كبيرة.

المطلب الثالث: الإطار التنظيمي والرقابي لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

أولا: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية.

1. متطلبات قانونية:

لقد أوضح التشريع الجزائري المتطلبات القانونية اللازمة لفتح نافذة إسلامية يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (كرميش و سميرة، 2024، صفحة 211).

- أن تسلم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة لأحكام الشريعة كإذن بالموافقة يمنح من خلاله بنك الجزائر موافقته الأولية ليضيف البنك منتج جديد لمعاملاته.

- بطاقة وصفية للمنتج يتم من خلالها تحديد نوع المنتج أو الخدمة المراد تقديمها، أسلوب تطبيق المنتج أو الخدمة مع توضيح جميع الشروط اللازمة التي تلحق بالمنتج من تعريف وعمولات ومكافآت وغيرها من التفاصيل.
- تقرير مسؤول رقابة المطابقة يحمل رأي إيجابي يؤكد فيه عدم مخالفة هذا المنتج للأحكام التشريعية المنظمة لعمل المؤسسات المالية.
- بيان استقلالية النافذة المراد إنشاؤها محاسبيا وماليا عن باقي أقسام البنك من خلال تقديم هيكل تنظيمي مبدئي مرفق بقائمة المستخدمين المخصصين حصريا لذلك يوضح فيه ضمان الاستقلالية.

2. المتطلبات التنظيمية:

حسب المشرع الجزائري يتطلب قيام النوافذ الإسلامية الاستقلالية في التنظيم الإداري والمالي (ختير، 2021، الصفحات 325-326).

- **التنظيم المالي:** أوجب نص المادة السابعة عشر (17) من النظام رقم 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية التنظيم المالي لشبابيك الصيرفة الإسلامية ببيان أحكامه الأساسية التي تضمن استقلاليته مالياً من خلال وضع نظام خاص بالمحاسبة لشباك المصرفية الإسلامية وفصله عن نظام المحاسبة الخاصة بهياكل البنك أو المؤسسة المالية، كون أن النظام تفرضه طبيعة المعاملات الإسلامية الغير قابلة للتعامل بالربا التي تعتمد على البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، فينبغي وضع أنظمة حاسوبية ونظام محاسبة مستقل قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية.
- **التنظيم الإداري:** في الجزائر حتى يعمل شبك الصيرفة الإسلامية، فلا بد أن يكون له هيكل تنظيمي وموارد بشرية مستقلة عن البنك أو المؤسسة المالية الأم (نص المادة 18 من النظام رقم 02-20)، وهذا ما يضمن استقلالية الشباك الإسلامي عن عمليات البنك أو المؤسسة الربوية التقليدية. يستقل الشباك من خلال الهيكل التنظيمي بوضع أقسام أو إدارات أو وحدات تعمل على تنفيذ وسير الشباك وتحديد هذه الأقسام وتوضيح صلاحياتها ومهامها والإجراءات المطبقة على حسن سيرها، ويحتاج الشباك لاستقلالية مستخدمين مخصصين للشباك، وما دام هذا الأخير يعمل في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية، فلا بد أن تتوفر في المستخدمين مواصفات خاصة، فيجب أن يكون المستخدم ممن لهم دراية ومتكويين في مجال الصيرفة الإسلامية من قانونيين في المجال البنكي والمعاملات الإسلامية من أصحاب الاختصاص في المالية والمحاسبة الشرعية، وكذا المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية وبهذا يكون الطاقم الإداري متطابقا واسس وأهداف الشباك.

3. المتطلبات الشرعية:

لتحقيق المتطلبات الشرعية لقيام النوافذ الإسلامية يجب تعيين هئتين أساسيتين وهما: (الحياني، 2022، الصفحات 80-81).

● **هيئة الرقابة الشرعية:** جاءت المادة 15 من النظام 02-20 بنصها " في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية"، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة" وبهذا يكون لزاما على البنوك المرخص لها بفتح شبابيك للصيرفة الإسلامية أن يكون لها هيئة للرقابة الشرعية.

● **الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء:** نصت المادة 14 من النظام 02-20 على هيئة شرعية وطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، تعمل على منح شهادة المطابقة للمؤسسات المالية والبنوك التي تريد أن تتبنى المعاملات المالية الإسلامية ضمن اعمالها البنكية.

ثانيا: الإجراءات التنظيمية لترخيص إقامة النوافذ الإسلامية.

يشرف على هذه العملية بنك الجزائر الذي يتولى منح التراخيص للبنوك التقليدية الراغبة في فتح هذا النوع من النوافذ، وفقاً لجملة من الشروط: (ختير، 2021، الصفحات 322-323).

● شروط الترخيص العامة لإقامة النوافذ الإسلامية:

- يستوجب طلب الترخيص تقديم المعلومات المتعلقة بطبيعة العمليات المصرفية المرتقبة ويمكن هذا من خلال تقديم بطاقة وصفية عن المنتجات والخدمات التي سوف يتولى الشباك القيام بها وفق الترخيص المسبق الذي يسمح بإدخالها في مجموع خدمات ومنتجات البنك أو المؤسسة المالية.
- تحديد شروط سير الشباك وتحديد القيود المحتملة المفروضة على نظام استغلاله.
- يجب أن يحدد طالب الترخيص، صنف الشباك المراد إقامته، يعني هل هو شباك دائم أم شباك مؤقت.
- تقديم قائمة بعدد الموظفين القائمين بتسيير الشباك وتحديد مؤهلاتهم سواء من الجانب التعليمي أو الخبرة الحاصلين عليها في المجال المالي والنقدي والمصرفي، والمقصود تحديد الإمكانيات البشرية المسخرة.
- يمكن إضافة أي معلومة أو تحليل من نوع اقتصادي أو مالي يتعلق بفتح الشباك.

● شروط الترخيص الخاصة لإقامة النوافذ الإسلامية:

- وجوب تقديم شهادة المطابقة لأحكام الشريعة المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- تقديم الترخيص المسبق بإدخال المنتجات الجديدة إلى البنك أو المؤسسة المالية.
- إنشاء هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك أو المؤسسة المالية وهي هيئة تعمل على الرقابة الداخلية لمدى مطابقة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية لأحكام الشريعة الإسلامية وفق الترخيص المسبق، وتحديد تشكيلتها وتقديم أسماءهم ومؤهلاتهم (نص المادة 15 من النظام رقم 20-02).
- تحديد شرعية الأموال التي تقوم على إقامة الشباك بمعنى ألا تكون من أموال البنك أو المؤسسة المالية الربوية.
- تحديد الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية (نص المادة 16 من النظام رقم 20-02).

ثالثا: الرقابة على نشاط الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية.

لضمان الالتزام بأحكام الشريعة والمعايير التنظيمية، يجب أن يخضع النشاط المصرفي الإسلامي لرقابة صارمة تتمثل في: (زوطاط و بوكايس ، 2023 ، الصفحات 672-673-674).

1. رقابة بنك الجزائر: تتمثل رقابة بنك الجزائر في مرحلتين أساسيتين: الأولى عند تأسيس البنك الإسلامي،

حيث يشترط الحصول على الاعتماد والترخيص من قبله، إذ لا يمكن إنشاء أي بنك في الجزائر دون هذا الاعتماد، ويتم سحبه في حال انتفاء شروط التأسيس التي تم على أساسها منحه. أما المرحلة الثانية، فتتم أثناء مزاوله النشاط البنكي، حيث يتولى بنك الجزائر الرقابة الدائمة عبر هيئات تابعة له، من بينها مركزية المخاطر التي تُعنى بجمع المعلومات المتعلقة بالقروض البنكية، ومركزية المبالغ غير المدفوعة التي تضم كافة الوسطاء الماليين وتتكفل بتسيير القروض المتعثرة، وذلك في إطار حماية البنوك والمؤسسات المالية.

2. رقابة اللجنة المصرفية: تعد اللجنة المصرفية كسلطة إدارية مستقلة تتكفل بمراقبة مدى احترام البنوك

بما فيها البنوك الإسلامية للنصوص القانونية السارية المفعول ومعاقبة المخالفين لها وفقا لنص المادة 105 من قانون النقد والقرض، وهذا بهدف وقاية النظام البنكي من الوقوع في الثغرات المالية المختلفة، والتي تؤثر على القطاع المصرفي والذباثن، وعلى الاقتصاد الوطني ككل. كما تقوم بمهمة البحث والكشف عن المخالفات التي يرتكبها الأشخاص الذين يمارسون نشاطات البنك دون الحصول على الاعتماد، وكذا السهر على حسن سير المهنة المصرفية وتمتلك في ذلك وسائل قانونية تمكنها من أداء مهامها، تتمثل هذه الوسائل خاصة في الرقابة المستندية والرقابة في عين المكان. وباعتبارها سلطة إدارية مستقلة فإنها تمتلك سلطة العقاب والردع حيث يمكنها إصدار عقوبات كالمنع من ممارسة بعض العمليات أو الحد من ممارسة النشاط، وقد تصل العقوبات إلى حد سحب الاعتماد.

3. الرقابة الشرعية: لم يتضمن قانون النقد والقرض تعريفا للرقابة الشرعية على اعتبار أنه لم يتطرق أساسا لآليات العمل بقواعد الصيرفة الإسلامية، وكذلك الأمر بالنسبة للنظام رقم 20-02 سالف الذكر، فقد اكتفت المادة 15 منه للإشارة إلى تكوينها ومهامها بشكل عام. تعرف الرقابة الشرعية على أنها جهاز مستقل يختص بتوجيه المعاملات التي يقوم بها البنك والإشراف عليها، وكذا مراقبتها وذلك قصد التحقق والتأكد من مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية، حيث تم عرض الصيرفة الإسلامية ككيان مالي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تمنح أهمية للعدالة والمساواة في التعاملات المالية وتبتعد عن المعاملات المرتبطة بالربا. يعتمد هذا النظام على مصادر تمويل مشروعة تتسم بتوزيع المخاطر، مما يساعد على تعزيز العدالة المالية ويدعم استقرار الاقتصاد. في هذا الإطار، برزت البنوك الإسلامية استجابةً للحاجة إلى مؤسسات مالية ملتزمة بالمبادئ الشرعية والتوازن بين الربحية والقيم الإسلامية، مما يميزها عن المصارف التقليدية التي تعتمد على الفوائد. ومن أجل توسيع المعاملات الإسلامية، ظهرت النوافذ الإسلامية كحل بديل في إطار البنوك التقليدية، مما أتاح لتلك البنوك تقديم خدمات مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية دون الحاجة إلى التحول الكامل إلى بنك إسلامي، انتشرت هذه النوافذ لتلبية احتياجات شريحة كبيرة من المجتمع، حيث يمكنها تقديم المنتجات المالية الإسلامية ضمن النظام المصرفي التقليدي، وتستند هذه النوافذ إلى مجموعة من القوانين التي تضمن توافق عملياتها مع الشريعة، مما يساهم في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي.

ومن هنا يمكن القول ان دور النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية يكون أكثر وضوحاً إذا تم تناول أمثلة تطبيقية، وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل الثاني من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بتيارت.

الفصل الثاني

تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في

الجزائر دراسة حالة البنك الوطني

الجزائري وكالة تيارت 540

تمهيد

لقد شهد النظام المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة تغييراً ملحوظاً نحو دمج الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المالي، وهذا كان نتيجة لارتفاع الطلب على المنتجات المالية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، فضلاً عن السعي لزيادة الشمول المالي. في هذا الإطار، قامت عدة بنوك تقليدية بتأسيس نوافذ إسلامية، ومنها البنك الوطني الجزائري الذي يعتبر من أبرز البنوك العامة في البلاد.

وقد جاء فتح البنك الوطني الجزائري لنوافذ إسلامية، مثل وكالة تيارت ضمن سياق جهوده لتنويع أنشطته المصرفية والاستجابة للتغيرات في السوق المالية. يهدف البنك من خلال ذلك إلى تقديم خدمات مصرفية جديدة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات شريحة متزايدة من العملاء الذين يبحثون عن خيارات تمويلية واستثمارية تلتزم بقواعد المعاملات الإسلامية.

وعليه سيتناول هذا الفصل دراسة حالة وكالة تيارت من خلال مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار التعريفي للبنك الوطني الجزائري BNA.
- المبحث الثاني: النشاط المصرفي للنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

المبحث الأول: الإطار التعريفي للبنك الوطني الجزائري BNA.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.

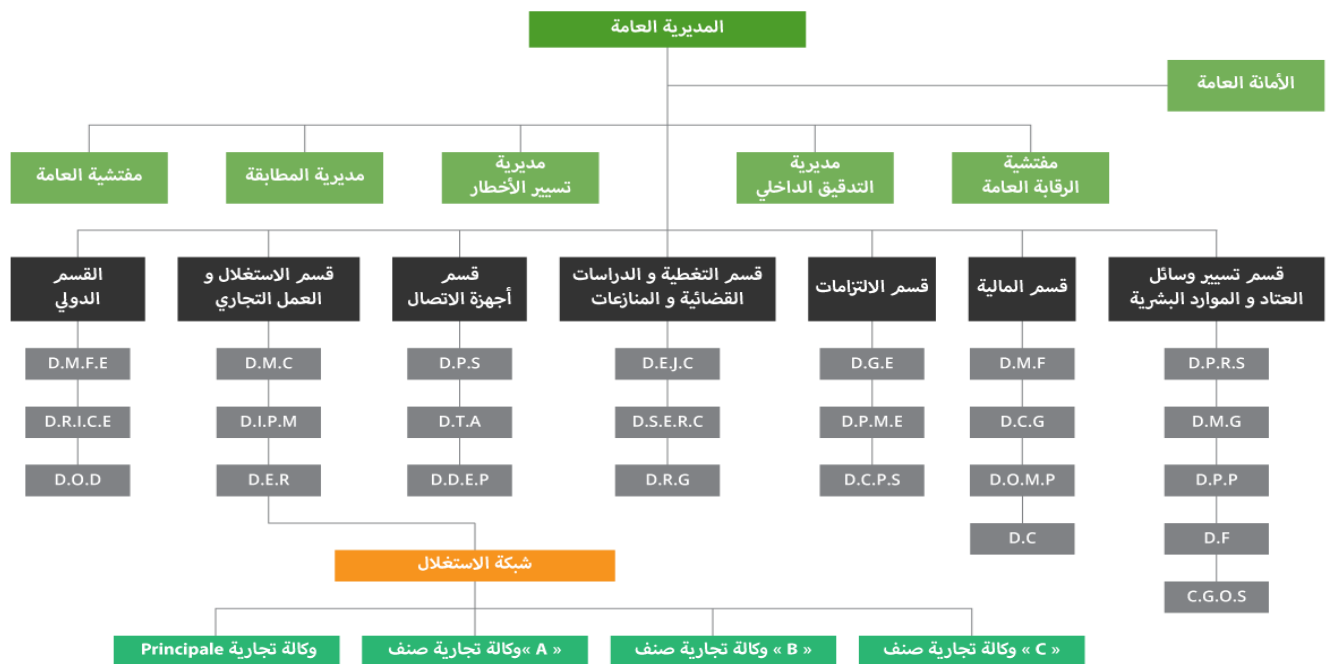
أولاً: نشأة البنك الوطني الجزائري.

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 كشركة وطنية برأس مال 20 مليون دينار جزائري، مع السماح للجمهور بالمساهمة بنسبة 5%، قبل أن تستحوذ الدولة على كامل رأس المال سنة 1970. لعب دوراً محورياً في تمويل مختلف القطاعات (الصناعة، التجارة، الزراعة)، وساهم في تنفيذ سياسات الدولة المالية، خصوصاً عبر القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. تمتع بامتياز تمويل القطاع الزراعي حتى 1982. وفي 16 فيفري 1989، تحول البنك إلى مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم بموجب القوانين التنظيمية الجديدة مع الحفاظ على طابعه العمومي وتسميته المختصرة (BNA) مقره الرئيسي بالعاصمة، وقد عرف رأس ماله زيادات مهمة في 2009 و2018، كما أطلق نشاط الصيرفة الإسلامية سنة 2020. جاء تأسيس البنك الوطني الجزائري عقب عملية تأميم واسعة شملت عدة بنوك أجنبية كانت تنشط في الجزائر آنذاك، حيث كُلف بتمويل القطاعات العامة، الاقتصادية، الصناعية، التجارية، إلى جانب القطاعات الاستراتيجية، خاصة الزراعة. كما أولى اهتماماً خاصاً بالقطاع الخاص الوطني عبر دعم وتمويل المؤسسات الخاصة. وبفضل خبرته الطويلة ورغبته المستمرة في التطوير، أصبح البنك اليوم حاضراً بقوة على مستوى التراب الوطني، ويقدم مجموعة شاملة ومتطورة من المنتجات والخدمات المصرفية والتأمينية، تستجيب لاحتياجات السوق، مع الحرص على ضمان رضا ورفاهية زبائنه من خلال تحسين جودة الخدمة والتحديث المستمر لوسائله وآلياته. (الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، بلا تاريخ).

حلّ البنك الوطني الجزائري محل خمسة بنوك أجنبية تم دمجها فيه تدريجياً بعد التأميم وهي: القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي التجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا ومكتب معسكر للخصم. ويمارس البنك حالياً جميع وظائف البنك التجاري، ويقع مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة بشارع إرنستو شي غيفارا. وهو شركة ذات أسهم، وكان رأس ماله يقدر بـ 41.600 مليار دينار جزائري قبل رفعه لاحقاً. (مركان، بوخاري، و دراجي، 2019، صفحة 241).

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.

الشكل رقم 02-01: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



الهيكل التابع للقسم الدولي

DMFE : مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE : مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

DOD : مديرية العميات المستندية

الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري

DER : مديرية تأطير الشبكات

DMC : مديرية التسويق و الاتصال

DIPM : مديرية وسائل الدفع و نقد

الهيكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP : مديرية تطوير الدراسات و المشاريع

DTA : مديرية التكنولوجيات و الهندسة

DPS : مديرية الإنتاج و الخدمات

الهيكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

DSERC : مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض

DEJC : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات

DRG : مديرية تحصيل الضمانات

الهيكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE : مديرية المؤسسات الكبرى

DPME : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

DCPS : مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهيكل الملحقة بقسم المالية

DC : مديرية المحاسبة

DOMP : مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات

DCG : مديرية مراقبة التسيير

DMF : مديرية السوق المالي

الهيكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

DPRS : مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية

DMG : مديرية الوسائل العامة

DPP : مديرية المحافظة على التراث

DF : مديرية التكوين

CGOS : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري على الأنترنت <https://www.bna.dz/ar>

المطلب الثاني: المعطيات الإحصائية للبنك الوطني الجزائري وخدماته.

أولاً: احصائيات عن البنك الوطني الجزائري.

1. بعض الأرقام حول البنك الوطني الجزائري:

تتمثل فيما يلي: (البنك الوطني الجزائري، بلا تاريخ).

- 21 مديرية جهوية و227 وكالة.
- 6211 موظف.
- 99 شباك آلي.
- 180 موزع آلي.
- 473427 بطاقة بنكية.
- 2835000 حساب للزبائن.
- 106231 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد.
- 7656 جهاز دفع إلكتروني.
- 70 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني.
- 13 وكالة مخصصة حصرياً للصيرفة الإسلامية.
- 36 وكالة رقمية.
- 107 شباك إسلامي.
- 34428 عدد المنخرطين في خدمة الدفع بدون تلامس.

2. النتائج المالية:

- المنتج البنكي الصافي: 84651 مليون دج.
- الناتج الإجمالي للاستغلال: 60180 مليون دج.
- ناتج الاستغلال: 56986 مليون دج.
- الناتج الصافي: 59 206 مليون دج.

3. النتائج التجارية:

- الميزانية الإجمالية: 5641639 مليون دج.
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1866679 مليون دج.
- وظائف الزبائن: 1604714 مليون دج.
- جاري القروض العقارية: 132398 دج.
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 179182 مليون دج.

ثانيا: خدمات البنك الوطني الجزائري.

يقدم البنك الوطني مجموعة من الخدمات البنكية تتمثل في: (البنك الوطني الجزائري، بلا تاريخ).

1. الحسابات البنكية: مثل حسابات الشيك، التوفير، الحسابات الجارية بالعملة الصعبة والحسابات الإسلامية.
2. البطاقات البنكية: تشمل البطاقات البنكية الكلاسيكية، الذهبية، بطاقات مسبقة الدفع وبطاقات التوفير.
3. التمويلات والقروض: المتمثلة في قروض الاستثمار، قروض الاستغلال، قروض الفلاحة... إلخ.

4. الخدمات البنكية الإلكترونية:

- خدمة الرسائل النصية القصيرة.
- خدمة wimpay-BNA: وهو تطبيق للدفع عبر رموز QR.

5. باقات الخدمات:

- Pack basic : تشمل حساب الشيك، بطاقة بنكية وخدمات إلكترونية أساسية.
- Pack Serein : تضيف حسابات التوفير وخدمات إضافية.
- Pack Famille : موجهة للعائلات وتشمل حسابات توفير للأطفال
- Pack privilège : لزبائن النخبة توفر خدمات متميزة بمزايا إضافية.

6. خدمات إضافية:

- تأجير الصناديق المؤمنة.
- التأمين البنكي.
- خدمة الفتح المسبق للحساب عبر الإنترنت وتحديد موعد لتفعيله في الوكالة.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540.

أولاً: تقديم وكالة تيارت 540.

تعد وكالة تيارت وكالة رئيسية من الصنف A لما لها من أهمية في عملها، وتحمل وكالة تيارت الرقم 540، تم تأسيسها فور إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم والتي تحمل بدورها الرقم 198 حيث تشرف على عمل الوكالة وتمولها. يكمن مقرها في شارع الانتصار لولاية بتيارت، وحسب الإحصائيات يعمل بالبنك حوالي 23 موظفا موزعين على مختلف مكاتب وإدارات البنك وهم موزعون كالآتي:

جدول رقم 02-01: توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	02	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	02	Chef service
رؤساء الأقسام	02	Chef de section
مكلفون بالدراسة	04	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Charge de clientèles
مكلف بالمنتجات الإسلامية	01	Chargé de produits islamique
مكلفون بالدراسة	02	Juristes
أمناء الصندوق	02	Caissier
موظفي الشباك	02	Guichet
مراقب	01	Contrôleur
موظفي البنك	01	Employé de Banque
عمال النظافة	01	Femme de ménage
المجموع	23	Total

المصدر: نائب المدير وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

في إطار جهودها لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع وتعزيز خدماتها المالية، قامت وكالة تيارت التابعة للبنك الوطني الجزائري بإطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية منذ ديسمبر 2020. هذه المبادرة تندرج ضمن خطة وطنية تهدف إلى تعزيز التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وقد جاء ذلك استجابة لارتفاع الإقبال من المواطنين على المنتجات المالية الشرعية، وتقدم الوكالة الآن مجموعة شاملة من الخدمات التي تشمل حسابات التوفير الإسلامية، تمويلات بأسلوب المرابحة، بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل الإيجار والمشاركة، مع وجود هيئة شرعية تشرف على الالتزام بالشروط الإسلامية.

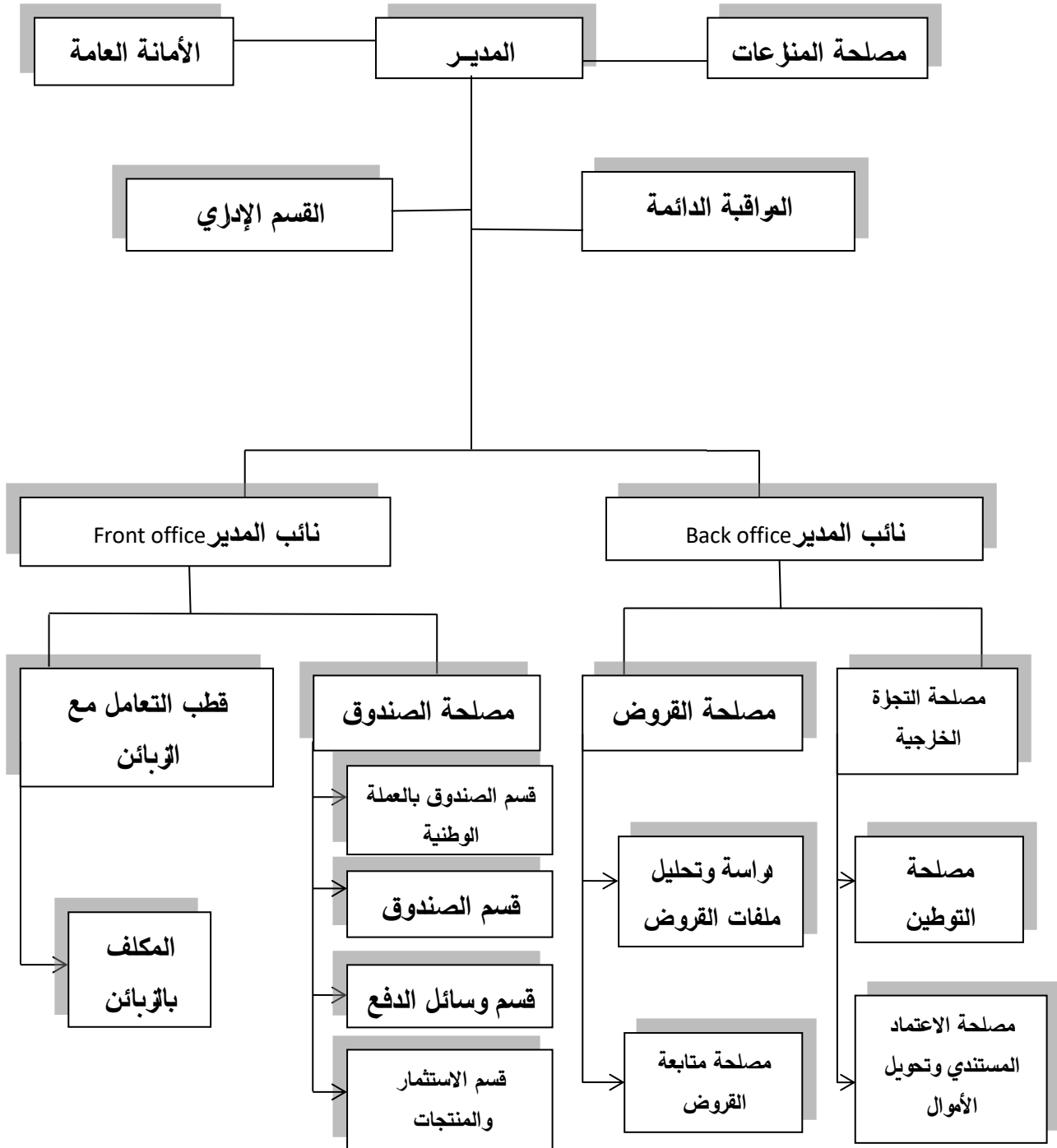
منذ انطلاق هذه الخدمات، برزت الوكالة بنشاط ملحوظ وحققت إقبالا كبيرا من العملاء، ولا سيما التجار والحرفيين والمواطنين الذين يسعون للحصول على تمويل لمشاريعهم أو منازلهم بدون فوائد ربوية. وقد أسست الوكالة لنفسها مكانة متميزة في الولاية فيما يخص الصيرفة الإسلامية، مما جعلها نموذجا ناجحا في مزج الصيرفة التقليدية بالصيرفة المتفقة مع الشريعة، وذلك ضمن بيئة مصرفية حديثة تراعي خصوصيات جميع عملائها.

ثانيا: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

- تمويل الاقتصاد المحلي من خلال دعم القطاعات الحيوية مثل الفلاحة، الصناعة، والسكن بولاية تيارت.
- توفير منتجات مصرفية متكاملة (تقليدية وإسلامية) تلائم خصوصيات الزبائن المحليين.
- جمع المدخرات وتوظيفها بفعالية لدفع عجلة التنمية والاستثمار في الولاية.
- تعزيز الشمول المالي عبر استقطاب السكان غير المتعاملين مع البنوك وتوسيع التغطية الجغرافية.
- المشاركة في تنفيذ السياسات المالية للدولة على المستوى المحلي خصوصا برامج الدعم والسكن.
- نشر ثقافة التمويل الإسلامي وتوسيع نطاق استخدامه كخيار تمويلي بديل ومتوافق مع الشريعة.
- الوساطة المالية الفعالة بين المودعين والمستثمرين المحليين لدعم الدورة الاقتصادية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540.

الشكل رقم 02-02: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.



المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

المبحث الثاني: النشاط المصرفي للنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري. المطلب الأول: الخدمات المصرفية الإسلامية.

تقدم الحسابات المصرفية الإسلامية المعتمدة من البنك الوطني الجزائري مجموعة من الخيارات التي تتماشى مع المبادئ الإسلامية، ومن أبرز هذه الخيارات: (من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول).

1. **حساب الشيك الإسلامي:** يعتبر حساب الشيك الإسلامي الخدمة المصرفية التي تتيح للعملاء إدارة أموالهم بطرق تتماشى مع الشريعة الإسلامية دون الحصول على فوائد، يسمح للعميل بسحب الأموال من خلال الشيكات أو وسائل الدفع الإلكترونية، مع مراعاة القوانين الإسلامية. يوفر هذا الحساب للعميل حرية كاملة في إجراء معاملاته اليومية مع الالتزام بالقواعد الشرعية المتعلقة بالسحوبات والتحويلات.

2. **الحساب الجاري الإسلامي:** يعد الحساب الجاري الإسلامي أداة مصرفية تهدف إلى إدارة الأموال دون احتساب الفوائد أو الأرباح، يتيح لحامله إجراء إيداعات وسحوبات بمرونة بالإضافة إلى إمكانية الحصول على وسائل دفع إلكترونية مثل بطاقات السحب المتوافقة مع الشريعة، في ظل التزام كامل بقوانين الدين التي تحظر الربا.

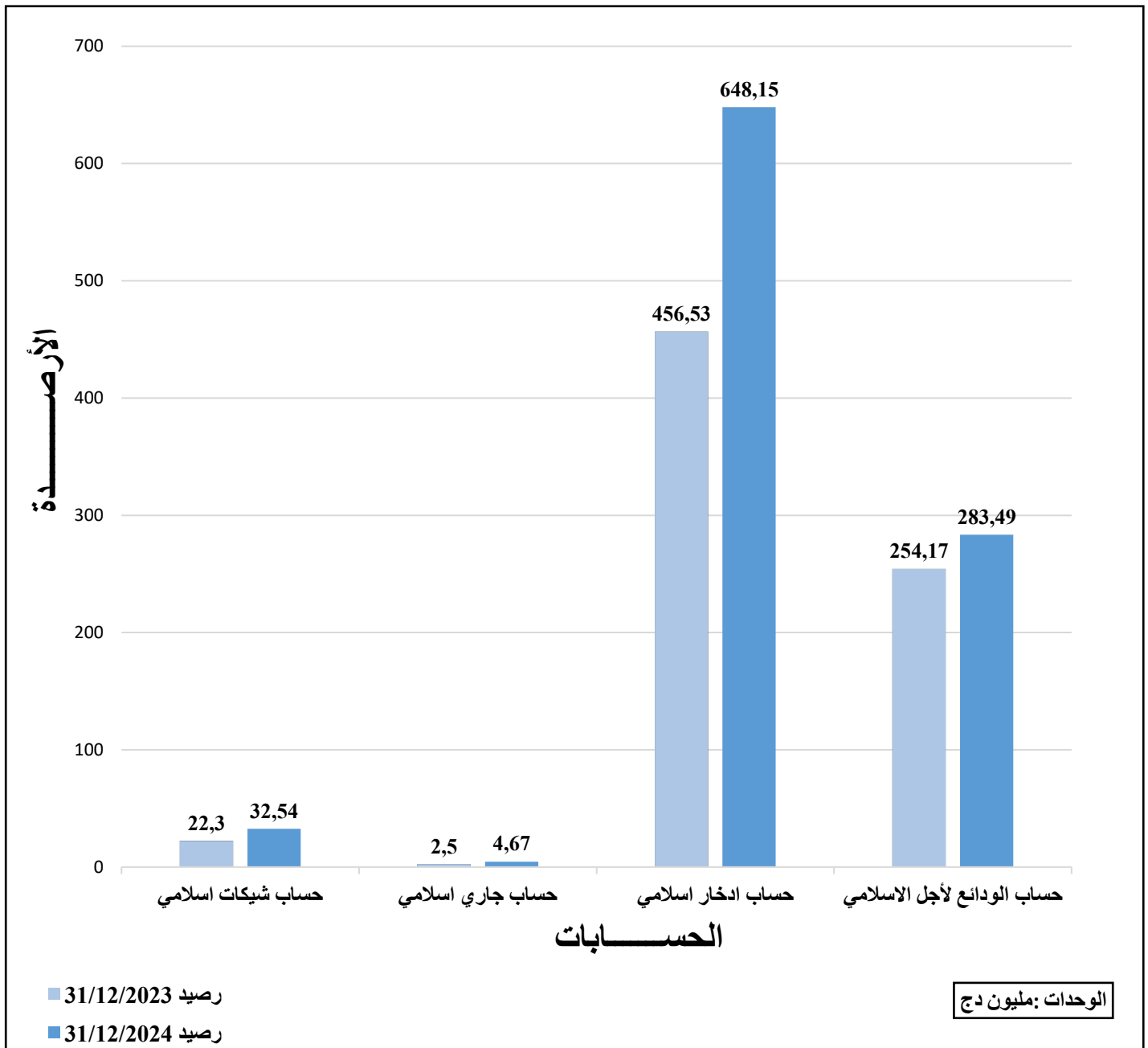
3. **حساب الادخار الإسلامي:** يعتبر حساب الادخار الإسلامي نوعاً من الحسابات الاستثمارية، حيث يمكن العميل من حفظ مدخراته مع إمكانية الحصول على عوائد تتفق مع أحكام الشريعة عبر نظام المضاربة، يقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مشاريع تتماشى مع المبادئ الدينية، وتوزع الأرباح وفق شراكة متفق عليها مسبقاً دون ضمان أرباح مضمونة بناءً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

4. **حساب الودائع لأجل الإسلامي:** هذا النوع من الحسابات يمثل أداة استثمارية تمكن العميل من إيداع مبلغ معين في البنك لفترة زمنية محددة مقابل الحصول على نسبة من الأرباح الناتجة عن استثمار هذه الأموال في الأنشطة المتوافقة مع الشريعة، يعتمد هذا الحساب أيضاً على نظام المضاربة، حيث يتم توزيع الأرباح بناءً على النتائج الفعلية للاستثمار دون ضمان تحقيق نسبة ربح محددة مسبقاً.

جدول رقم 02-02: تطور الخدمات المالية الإسلامية من 2023 الى 2024 في وكالة تيارت.

عدد الملفات	رصيد 2024/12/31	رصيد 2023/12/31	السنوات الحسابات
712	32543496.30	22296384.81	حساب شيكات اسلامي
30	4673261.35	2503558.20	حساب جاري اسلامي
1168	648147586.46	456528722.77	حساب ادخار اسلامي
215	283491661.35	254174000.00	حساب الودائع لأجل الاسلامي
2125	968856005.46	735502665.78	المجموع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مدير وكالة تيارت 540.



الشكل رقم 02-03: التمثيل البياني لتطور الخدمات المالية الإسلامية خلال 2023-2024 في وكالة تيارت.

استناداً إلى المعلومات المتوفرة في الجدول، يمكن الاستنتاج بأن الطلب على الحسابات الإسلامية في وكالة BNA تيارت خلال العام 2024 شهد زيادة ملحوظة مقارنة بالعام 2023، مما يدل على ارتفاع اهتمام العملاء بالتعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة. يظهر ذلك بوضوح من خلال الزيادة الكبيرة في عدد حسابات الادخار الإسلامي وحسابات الودائع لأجل الإسلامية، مما يشير إلى اتجاه واضح نحو الادخار والاستثمار بعيداً عن الفوائد الربوية. بالإضافة إلى ذلك، شهد حساب الشيك الإسلامي والحساب الجاري الإسلامي تطوراً كبيراً في عدد الطلبات والأرصدة، مما يعكس اتساع استخدامهما كوسائل لإدارة الشؤون المالية اليومية ضمن إطار التزام شرعي. هذا الأداء الإيجابي يسלט الضوء على الفرص الكبيرة المتاحة لتطوير المالية الإسلامية على المستوى المحلي، ويؤكد على ضرورة دعمها بحملات توعوية وإعلانية تهدف إلى تعزيز الثقة وزيادة عدد المهتمين بهذه الخدمات.

المطلب الثاني: المنتجات التمويلية الإسلامية.

أولاً: الإجارة.

يعتمد البنك الوطني الجزائري بوكالة تيارت 540 ضمن خدماته الإسلامية على صيغة تمويل الإجارة المنتهية بالتملك كإحدى الآليات الشرعية لتمويل اقتناء التجهيزات والمعدات المنقولة حيث يقوم البنك بشراء الأصول المطلوبة من الموردين أو الوكلاء المحليين، ثم يقوم بتأجيرها للزبون لمدة محددة مع منحه خيار تملكها عند نهاية العقد بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تستهدف هذه الصيغة فئات مهنية وتجارية محددة، أبرزها:

- أصحاب المهن الحرة.

- التجار.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن منطلق التزام وكالة تيارت بالمعايير الشرعية، فهي لا تتعامل في أي استثمارات قائمة على الفائدة، مثل السندات، شهادات الإيداع ذات العائد الثابت أو أسهم الشركات التي تعتمد الربا في أنشطتها، وتحرص الوكالة على تقديم حلول تمويلية بديلة متوافقة مع الشريعة تلبي احتياجات الزبائن دون الإخلال بالضوابط الدينية.

جدول رقم 02-03: صيغة الإجارة.

2024/12/31	2023	2022	2021	2020	السنوات عدد الملفات
/	/	/	/	/	الإجارة

المصدر: وثائق مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

التحليل: بناءً على بيانات الجدول، يلاحظ غياب تام لمعاملات التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، هذا ما يعكس بوضوح غياب الطلب الفعلي على هذه الصيغة، يمكن القول أن هذا الغياب يشير إلى ضعف الترويج أو محدودية عرض الخدمة من طرف الوكالة، كما قد يرتبط بعوامل داخلية تنظيمية أو إجرائية داخل البنك، مما يستدعي مراجعة شاملة لكيفية تسويق هذا المنتج وتقديمه للزبائن.

ثانياً: المراجعة.

في إطار تقديمه للخدمات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يقوم البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، باستخدام صيغة المراجعة كأداة من أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة، تُستعمل هذه الصيغة لتلبية احتياجات متنوعة وذلك وفقاً لنوع الأصل المعني، سواء كان يتعلق بعقار أو معدات أو سيارات. من هذا المنطلق، تصنف مراجعة البنك إلى ثلاثة أنواع أساسية: مراجعة العقار، مراجعة التجهيزات، ومراجعة السيارات. تعتمد آلية المراجعة على قيام البنك بشراء الأصل المطلوب بناءً على طلب العميل من المورد أو الجهة المعنية، ومن ثم يُعاد بيعه للعميل بسعر يتضمن هامش ربح محدد ومتفق عليه مسبقاً، يتم تسديد هذا المبلغ وفق جدول زمني محدد دون فوائد لضمان التزام العملية بالقوانين الشرعية وتحقيق الشفافية في التعامل.

1. مراجعة العقار: هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليها هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون المشتري والبنك البائع. تبدأ العملية باختيار العميل للعقار الذي يرغب في اقتنائه، سواء من مطور عقاري أو من مالك فردي، بعد ذلك يقوم البنك بشراء العقار باسمه ثم يبيعه للعميل بهامش ربح متفق عليه مسبقاً، يتم سداد سعر البيع من قبل العميل على أقساط شهرية ثابتة تمتد على فترة طويلة قد تصل إلى 40 سنة.

❖ شهادة المطابقة للشريعة للصيرفة الإسلامية: مراجعة العقار (أنظر الملحق رقم 1).

● **شروط مراجعة العقار:**

— شرط الجنسية الجزائرية.

- السن أقل من 75 سنة.
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتا ومنتظما ومبلغ يساوي أربعين ألف دينار (40000 دج).
- الأهلية القانونية.

● ملف تمويل منتج مرابحة العقار:

- نسخة من بطاقة الهوية الشخصية سارية المفعول.
- شهادة عائلية.
- شهادة إقامة.
- شهادة ميلاد.
- نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية التجار والحرفيين والمهنيين.
- الوثائق التي تثبت الأجرة/الدخل.

● مزايا مرابحة العقار:

- منتج يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- أقساط التسديد موافقة للحالة المالية للزبون.
- الدفعات الشهرية محددة مسبقا موزعة على مدة قد تصل الى 40 سنة.
- سقف التمويل يصل الى غاية 90 % من سعر العقار.
- هامش الربح تنافسي.
- الملف يعالج في مدة لا تتجاوز 30 يوم منذ إيداع الملف كاملا.

جدول رقم 02-04: صيغة مربحة العقار.

السنوات مربحة العقار	2020	2021	2022	2023	2024/12/31
الملفات	1	4	7	13	17
المبالغ	4249181.88	169667277.52	29744273.16	58172418.47	68413636.71

المصدر: وثائق مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

التحليل: يشير تطوّر تمويل مربحة العقارات خلال الفترة من 2020 إلى 2024 إلى نمو ملحوظ في عدد الملفات والمبالغ الممولة ما يعكس توسّعاً واضحاً في اعتماد هذه الصيغة التمويلية. فقد ارتفع عدد الملفات من ملف واحد فقط سنة 2020 إلى 17 ملفاً في 2024، بينما ارتفعت المبالغ من حوالي 4.2 مليون دينار إلى أكثر من 68 مليون دينار. هذا النمو يُظهر زيادة في إقبال الزبائن على التمويل العقاري بصيغة المربحة، إما نتيجة تعزيز الثقة في هذه الآلية أو بفضل جهود التسويق البنكي وتسهيلات التمويل. كما يُلاحظ أن متوسط المبلغ الممول لكل ملف بقي مستقرّاً نسبياً، مما يدل على استهداف شريحة عقارية متوسطة من حيث القيمة. القفزة المسجلة بين 2022 و2023، سواء في عدد الملفات أو في إجمالي المبالغ، تعكس تسارعاً في النشاط التمويلي وتوسّعاً في الحصة السوقية لهذا المنتج.

2. مربحة التجهيزات: هي عقد بيع بسعر تكلفة يضاف إليها هامش ربح معلوم ومتفق عليه بين الزبون البائع. تبدأ العملية باختيار العميل للتجهيزات التي يرغب في اقتنائها، ثم يقوم البنك بشرائها مباشرة من الممون، بعد ذلك يعيد البنك بيع هذه التجهيزات للعميل بسعر يشمل التكلفة الأصلية وهامش الربح المتفق عليه. يتم سداد هذا السعر على شكل أقساط شهرية ثابتة، موزعة على فترة زمنية تتراوح بين 12 إلى 36 شهراً، وفقاً لاتفاق مسبق بين الطرفين.

❖ شهادة مطابقة الشريعة للصيرفة الإسلامية: مربحة التجهيزات (أنظر الملحق رقم 2).

● **شروط مربحة التجهيزات:**

- شرط الجنسية الجزائرية
- السن بين 19 و69 سنة.
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً.

– الأهلية القانونية للاقتراض.

● **ملف تمويل منتج مرابحة التجهيزات:**

- نسخة من بطاقة الهوية الرسمية قيد الصلاحية.
- شهادة الميلاد.
- شهادة الإقامة.
- شهادة عائلية للمتزوجين.
- الفاتورة أو الفواتير المبدئية للتجهيزات.
- نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية (التجار والحرفيين والمهنيين).
- تصريح لاستشارة مركز المخاطر على مستوى بنك الجزائر.
- طلب توطين الأجرة لدى البنك الوطني الجزائري مقبول من طرف صاحب العمل أو الترخيص بالاقتطاع من الحساب البريدي الجاري مصادق عليه من طرف البلدية يخص الزبون فقط.
- ❖ الترخيص بالاقتطاع من الحساب البريدي الجاري (أنظر الملحق رقم 3 و4).

● **مزايا مرابحة التجهيزات:**

- منتج معتمد مطابق لمبادئ الشريعة.
- مبلغ التمويل يصل حتى 100% من سعر التجهيزات.
- مدة التسديد تستطيع أن تصل حتى ستين (60) شهر.
- إمكانية منح مدة تأجيل.
- تسعيرة تنافسية.

جدول رقم 02-05: صيغة مربحة التجهيزات.

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024/12/31
مربحة التجهيزات					
الملفات	20	23	29	80	244
المبالغ	1272407.40	1463268.51	1844990.73	5089629.84	69567258.99

المصدر: وثائق مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

التحليل: يوضح الجدول تطور عملية متابعة تجهيزات المؤسسة خلال الفترة من 2020 إلى نهاية 2024 حيث سُجل ارتفاع كبير في عدد الملفات، من 20 ملفًا في سنة 2020 إلى 244 ملفًا في سنة 2024، ما يعكس توسعًا في النشاط أو زيادة في عدد وحجم التجهيزات التي تم فحصها. من الناحية المالية، بلغت القيمة المسجلة في سنة 2022 حوالي 5,089,629.84 دينار، قبل أن ترتفع بشكل لافت في سنة 2024 إلى 69,567,258.99 دينار، وهو ما قد يشير إلى تزايد الإنفاق على التجهيزات أو ارتفاع في قيمة الأصول التي تم اقتناؤها. هذا النمو الملحوظ في حجم الملفات والمبالغ المرتبطة بها يعكس تصاعدًا في حجم الأعمال، مما يستدعي ضرورة تقوية آليات الرقابة والمتابعة لضمان الشفافية والكفاءة في تسيير تجهيزات المؤسسة.

3. مربحة السيارات: هي عقد بيع لسيارات جديدة، سواء كانت مركبة أو مصنعة في الجزائر، يتم بيعها بسعر التكلفة مع إضافة هامش ربح متفق عليه بين العميل والبنك. في هذا النوع من التمويل، يقوم البنك بشراء السيارة من وكيل معتمد ثم يعيد بيعها للعميل بسعر التكلفة مضافًا إليه هامش الربح المتفق عليه بين الطرفين، ويكون كلاهما على دراية كاملة بمقدار هذا الهامش وطريقة السداد. هذا النوع من التمويل متاح للمواطنين الجزائريين الذين تقل أعمارهم عن 70 عامًا ولديهم دخل ثابت ومنتظم لا يقل عن 400000 دينار جزائري شهريًا. يمكن أن يغطي التمويل حتى 85% من سعر السيارة، مع إمكانية السداد على فترة تتراوح بين 12 و 60 شهرًا، وأقساط شهرية ثابتة. كما يسمح البنك بالسداد المسبق سواء بشكل كامل أو جزئي ولكن هذا التمويل يبقى مقيدًا إلى إشعار آخر بسبب أزمة السيارات الحالية في البلاد وقلة توفر السيارات المركبة محليًا.

❖ شهادة مطابقة شريعة للصيرفة الإسلامية: مربحة السيارات (أنظر الملحق رقم 5).

● شروط مربحة السيارات:

- يشترط دخل شهري يقدر ب 40000 دج.

- لا يتجاوز مبلغ التمويل 60 مليون سنتيم.
- تحدد مدة السداد ب 5 سنوات كحد أقصى مع قسط شهري 13000 دج.
- يطبق هامش ربح قدره 18 مليون سنتيم.
- **ملف تمويل منتج مرابحة السيارات:**
 - نسخة من بطاقة الهوية الرسمية قيد الصلاحية.
 - شهادة الميلاد.
 - شهادة الإقامة.
 - شهادة عائلية للمتزوجين.
 - نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية التجار والحرفيين والمهنيين.
 - تصريح لاستشارة مركز المخاطر على مستوى بنك الجزائر.
 - طلب توطين الأجرة لدى البنك الوطني الجزائري مقبول من طرف صاحب العمل أو الترخيص بالاعتناق من الحساب البريدي الجاري مصادق عليه من طرف البلدية (يخص الزبون فقط).
 - الوثائق التي تثبت الأجرة / الدخل.
- **مزايا مرابحة السيارات:**
 - منتج يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
 - السرعة في معالجة طلبات التمويل، خلال فترة لا تتجاوز 5 أيام.
 - الدفعات الشهرية محددة مسبقا.
 - سقف التمويل يصل الى غاية 90% من سعر السيارة.
 - هامش ربح تنافسي.
 - إمكانية رفع قيمة التمويل بإضافة راتب أو دخل الزبون الشريك الزوج، الأصول، الفروع من الدرجة الأولى.

جدول رقم 02-06: صيغة مربحة السيارات.

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024 /12 /31
مربحة السيارات					
الملفات	/	/	/	/	/

المصدر: وثائق مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

التحليل: تشير البيانات في الجدول إلى غياب أي تعامل متعلق بمربحة السيارات أو الملفات خلال السنوات من 2020 إلى 2024. هذا يمكن أن يعود إلى توقف النشاط الإداري للجهة المعنية أو عدم وجود مركبات أو ملفات تستوجب التسجيل، كما قد يعكس ضعفًا في التوثيق أو تأخرًا في تحديث السجلات من المحتمل أيضًا أن تكون المهام مرتبطة بجهة أخرى خلال هذه الفترة أو أن العملية لم تكن مفروضة بشكل رسمي في تلك السنوات.

ثالثًا: المحاكاة.

تقدم السيد الساكن ببلدية تيارت إلى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540، بغرض الحصول على تمويل بصيغة مربحة العقارات. وبعد استقباله من طرف الوكالة، شرعت هذه الأخيرة في محاكاة إجراءات منح المربحة وذلك من خلال إدخال بيانات الزبون في برنامج إعلام آلي يُعرف بـ "Simulation" أو "المحاكي"، يقوم هذا البرنامج بإعطاء نتائج تقريبية أو احتمالية، تُمكن من معرفة مدى توفر الشروط المطلوبة للحصول على التمويل من عدمها مما يساعد في اتخاذ قرار أولي قبل المرور إلى باقي مراحل المعالجة.

1. محاكاة التمويل الإسلامي:

جدول رقم 02-07: محاكاة تمويل مرابحة العقارات.

اسم مقدم الطلب	XXX
اسم الاب	XXX
تاريخ الميلاد	XXX
الدخل الشهري	XXX
المستفيد من حساب الادخار بالبنك	BNA-Sonatrach/GTA
اسم المشارك	
لقب المشارك	
تاريخ ميلاد المشارك	
سعر العقار	8600000.00 دج
هامش الجدية	430000.00 دج
المدة	244
مبلغ هامش الجدية	430000.00 دج
الحد الأقصى للتمويل	8170000.00 دج

المصدر: وثائق مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

2. نتيجة المحاكاة:

جدول رقم 02-08: نتيجة محاكاة مربحة العقارات.

مبلغ التمويل الموافق عليه من البنك	8170000.00 دج
نسبة هامش الجدية	5.00 %
المدة (الأشهر)	244
نسبة هامش الربح للبنك	4.25 %
هامش الربح	4045931.33 دج
مبلغ عمولة التسيير	29166.90 دج
القسط الشهري	50065.30 دج
القسط الشهري الإجمالي	50065.30 دج
الحالة النهائية لطلب التمويل	تم قبول الطلب

المصدر: وثائق مقدمة من طرف نائب مدير البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

المطلب الثالث: تقييم تجربة تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أولاً: الصعوبات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر.

تنشط النوافذ الإسلامية ومعها البنوك الإسلامية في ظل واقع مليء بالصعوبات المتمثلة في: (بن كابو و مناد، 2022، صفحة 554).

1. البيئة القانونية: من أهم ما تحتاجه النوافذ الإسلامية في الجزائر هو إيجاد الإطار القانوني الملائم

لعملها فبالرغم من صدور التنظيم رقم 20-02 المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والذي ساهم في رفع الحصار عن المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر إلا أنه يبقى غير كاف فالبنوك الإسلامية عموماً والنوافذ الإسلامية تختلف في طبيعة عملها عن البنوك التقليدية وبالتالي قصور بعض القوانين على معالجة مهمة هذه البنوك في تحقيق متطلبات عملاتها في تطبيق صيغ التمويل اللاربوية، فوجود إطار قانوني خاص بها يساهم في توفير بيئة مصرفية ملائمة لنشاط هاته المؤسسات.

من المعلوم أن القانون الذي ينظم عمل البنوك حالياً في الجزائر هو الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض والذي لا يتضمن مواد خاصة بتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي يقول عنه الخبراء أنه لا يتسع لاحتضان المؤسسات المالية الإسلامية.

2. نقص في الموارد البشرية المؤهلة: العنصر البشري المتخصص والمتكون يساهم في المعرفة الكاملة بأصول المعاملات الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية مما يساعد على إزالة الكثير من الثغرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من البنوك الإسلامية وهو ما يكاد ينعدم في الواقع الجزائري ولعل أهم الأسباب هو:

- غياب مراكز تعليم وتدريب متخصصة في العلوم المصرفية الإسلامية.
- التأخر في إدراج تخصصات المالية الإسلامية على مستوى كليات الاقتصاد الجزائرية.
- عدم الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية مثل منشورات المواقع المتخصصة على شبكة الانترنت خاصة منها منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية.. إلخ.

3. خضوعها لوصاية البنك المركزي: إن من التحديات والعقبات التي تواجه النوافذ الإسلامية، هو خضوعها لوصاية ورقابة البنك المركزي حالها حال البنوك التقليدية، لذلك فهي عندما تحتاج للسيولة لا يمكن أن ترجع إلى البنك المركزي لأنه يفرض الفائدة الربوية على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية، وهو ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية ولأن من مبادئ الصيرفة الإسلامية عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء وعدم التعامل بالربا الذي حرمه الله في جميع الشرائع السماوية، وهذا العائق يقف أمام تقدم وتطور المصارف الإسلامية، لأنها تعمل في بيئة مصرفية مختلطة تعيق تطورها. (محمد الأمين اباه، 2022، صفحة 81).

4. صعوبات متعلقة بالنظم والسياسات: تشير التجربة إلى عن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطي انتباها كافيا للأمريين التاليين: عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي والتباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء. (بن زارع، 2021، صفحة 106).

ثانيا: مقومات نجاح تطبيق النوافذ الإسلامية في الجزائر.

لنجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر سواء تعلق الأمر بإقامة نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية أو توسيع خدمات البنوك الإسلامية المتواجدة بالتراب الجزائري، يتعين على السلطات العمومية الجزائرية مجموعة من المتطلبات نذكر منها: (سحنون، 2008، صفحة 17).

1. تقنين العمل المصرفي: والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

2. تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات و أساليب خاصة لهذه الرقابة تلائم طبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن ما ذكر سابقا من سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية نذكر منها: نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الأخير للاقتراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية لرأس المال.

3. التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية: يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخل الذي يصيب الكثير من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علميا للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثا: إستراتيجيات وحلول لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

من أجل تفعيل المكانة الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري اقترح الخبراء الجزائريين مجموعة من الحلول وهي: (بن عزة و بلدغم ، 2018، صفحة 88).

- يجب إعادة النظر في المنظومة القانونية خاصة قانون النقد والقرض لكي يسمح بازدواجية المنظومة وبالتالي قيام الصيرفة الإسلامية بشروطها الكاملة.
- عدم التضييق على النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر بحيث يسمح للبنوك بشكل عام بما في ذلك البنوك الإسلامية باستخدام أدوات تسويقية للترويج لمنتجاتها وبحرية كاملة، وترك المواطن يختار ما يشاء من منتجات بكل حرية.
- فتح بنوك إسلامية وأيضا نواذ إسلامية في كل المصارف التجارية.
- اعتماد الصكوك الإسلامية كمنتجات رسمية في بلادنا.

- إطلاق التأمين التكافلي لأنه شرط أساسي لنجاح الصيرفة الإسلامية بمعنى الكلمة.
- الاهتمام بالموارد البشري المتخصص في الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي من خلال التكوين المتخصص داخل وخارج الجامعة.
- تسهيل اعتماد بنوك إسلامية جديدة في الجزائر على أساس شراكة بين الخواص والأجانب وبين الدولة والأجانب، وفك الحصار على ملفات البنوك الإسلامية التي طلبت الاعتماد منذ سنوات دون رد من بنك الجزائر.
- تسريع إجراءات اعتماد فروع جديدة للبنوك الإسلامية في الجزائر.
- اعتماد نصوص قانونية جديدة ومرنة تدخل رسميا البنوك الإسلامية بصفتها جزءا لا يتجزأ من جهازنا المصرفي والاعتراف بصيغ التمويل الإسلامي وإعطائها الحماية القانونية اللازمة.
- احترام خصوصية البنوك الإسلامية ومنحها مجال تعامل خاص مع بنك الجزائر بما يجعلها تحافظ على قواعد الشريعة الإسلامية التي تحكمها.
- قيام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى بواجبهما في تنوير الرأي العام في قضية المعاملات المصرفية الإسلامية، وكيفيات التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامية وإمكانيات إنشائها بعيدا عن سلطة الدولة وتدخلها.

خلاصة الفصل:

أظهرت تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر تحولاً ملحوظاً في النظام المصرفي، من خلال دمج التمويل وفق الشريعة في المصارف التقليدية، وقد جاء هذا الاتجاه بدعم من إطار قانوني وتنظيمي خاص، مفسحاً المجال لبعض المصارف العامة وعلى رأسها البنك الوطني الجزائري لفتح نوافذ إسلامية تقدم خدمات مبتكرة تلبي احتياجات فئة واسعة من العملاء.

في وكالة تيارت، أظهرت التجربة استجابة إيجابية لهذا النموذج على الرغم من الصعوبات مثل نقص التدريب وضعف الوعي، ووجود بعض العقبات الإدارية. وعلى الرغم من ذلك كانت هناك عوامل داخلية تدعم النجاح مثل جاهزية البنية التحتية وحماس الموظفين لتطوير العمل، مما يفتح المجال لتعزيز هذه التجربة من خلال الاستثمار في التدريب، تنوع المنتجات وتحقيق التوازن بين الالتزامات الشرعية ومتطلبات العمل المصرفي.

خاتمة

خاتمة:

تمكنت الصيرفة الإسلامية في العقود الأخيرة من إثبات وجودها في النظام المالي العالمي رغم السيطرة المستمرة للنظام التقليدي الذي يعتمد على آليات الفائدة، يعود هذا التقدم إلى مجموعة من الخصائص المميزة التي تتمتع بها الخدمات المصرفية الإسلامية سواء من حيث المبادئ الأساسية التي تستند إليها أو من ناحية طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها، تم تصميم هذه المنتجات لتتناسب مع متطلبات الشريعة الإسلامية كما أنها تلبي احتياجات شريحة واسعة من العملاء الذين يسعون إلى بدائل قانونية وفعالة للتمويل والاستثمار.

التجربة الخاصة بالنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية بالجزائر تمثل حالياً خطوة هامة نحو إنشاء نظام مصرفي مزدوج يجمع بين الجوانب الدينية والاجتماعية من جهة، وبما يتوافق مع المعايير العالمية للتمويل من جهة أخرى. أتاح هذا النموذج للبنوك التقليدية فرصة لاستكشاف منتجات التمويل الإسلامي، بما في ذلك جميع أشكال المربحة دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في هيكل البنك أو في القوانين المرتبطة به. كما قامت هذه النوافذ بتوفير خيارات تمويلية تتماشى مع قيم ومعتقدات المجتمع، مما يزيد من ثقة العملاء في النظام المصرفي المحلي.

أظهرت دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت أن إدخال النافذة الإسلامية ساهم في تعزيز عدد الزبائن بالإضافة إلى تنويع الخدمات المالية المقدمة. يعكس ذلك قدرة هذا الخيار على تحقيق التوازن بين المصرفية التقليدية والمتطلبات الشرعية، كما أظهرت الدراسة أهمية هذه النوافذ في استقطاب فئات لم تكن تتعامل مع البنوك من قبل، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي ويُعزز دور القطاع المصرفي في التنمية.

وعليه يمكن القول إن النوافذ الإسلامية ليست مجرد فكرة عابرة، بل تمثل أحد الخيارات المستقبلية المهمة في تطوير القطاع المصرفي في الجزائر، فهي تساهم في إنشاء نظام مالي متكامل يحقق توازناً بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام الشرعي، ويزيد من ثقة العملاء بالنظام المالي المحلي. ومع تزايد اهتمام العملاء والمؤسسات بهذا النموذج تبدو فرص تحسين المصارف الإسلامية واعدة، خاصة مع السياسات الحكومية التي تهدف إلى تنويع مصادر التمويل وتحسين الأداء المصرفي.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن التوجه نحو النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري هو مجرد خطوة شكلية بدون تغيير جوهري في النموذج المصرفي هي فرضية خاطئة، لأن فتح النافذة الإسلامية لا يُعد خطوة شكلية، بل يمثل بداية فعلية في مسار التحول نحو نموذج مصرفي إسلامي، حتى وإن كان التحول تدريجياً ولم يكتمل بعد.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن هناك مجموعة من المعايير يمكن استخدامها لتقييم نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري هي فرضية صحيحة، لأن تقييم النجاح في هذا النوع من النوافذ يتطلب الاعتماد على معايير مالية وشرعية وتسويقية تعكس الأداء الحقيقي للنشاط المصرفي الإسلامي داخل بنك تقليدي.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن هناك تحديات في التكامل بين النوافذ الإسلامية والهيكل العام للبنوك التقليدية، مما قد يؤثر على فعالية تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة هي فرضية صحيحة لأن التكامل بين النوافذ الإسلامية والبنية التقليدية يواجه تحديات جدية تؤثر سلبًا على فعالية وجودة الخدمات المصرفية الإسلامية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن اجمالها فيما يلي:

- دمج النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية يساهم في تعزيز الشمول المالي ويفتح آفاقًا جديدة للأفراد الذين كانوا يتجنبون التعامل مع المصارف التي تستند إلى الفوائد، مما يعزز من توسيع القاعدة المالية ويحسن من البيئة المصرفية لتصبح أكثر تنوعًا وشمولًا.
- جاء اعتماد هذا النوع من النوافذ كنتيجة للزيادة في الحاجة إلى منتجات مصرفية تتماشى مع الشريعة لكن تم ذلك في نطاق ضيق ودون إجراء تغييرات جوهرية في الهيكل التقليدي للمصارف.
- من خلال النوافذ الإسلامية، يمكن للبنوك التقليدية إنشاء أدوات مالية جديدة تعتمد على عقود إسلامية مثل المضاربة والإجارة والسلم. هذا يساعد في تحديث مجال المالية الإسلامية وزيادة خيارات أدواتها.
- أظهر البنك الوطني الجزائري من خلال نوافذه الإسلامية اعتمادًا واضحًا على صيغة المربحة كأداة تمويل أساسية، حيث تم توجيه هذه الصيغة لتمويل احتياجات الأفراد ك شراء السيارات أو العقارات، وكذلك لتمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يعكس ثقة البنك في هذه الآلية لتوسيع قاعدة زبائنه من المتعاملين الراضين للربا، كما كشفت التجربة عن قدرة المربحة على تحقيق التوازن بين الامتثال الشرعي والربحية التجارية داخل نموذج مصرفي تقليدي.
- على الرغم من إصدار النظام 20-02 الذي ينظم العمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها إلا أنه ليس كافيًا، فالمطلوب هو وضع أساس للصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء قانون خاص أو تضمين ذلك في أبواب وأقسام قانون النقد والعرض.
- تعتبر نسبة تداول صيغة مربحة العقارات في وكالة تيارت مرتفعة مقارنة بجانب نسبة مربحة السيارات ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفر منتج محلي ووقف تركيب السيارات داخل الجزائر.

- إن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يعتبر خطوة إيجابية ومشجعة لتعزيز النشاط المصرفي الإسلامي من قبل هذه المؤسسات، خاصة في ظل التحديات والصعوبات المتعلقة بتأسيس بنوك إسلامية بشكل كامل.
- يمكن للبنوك التقليدية أن تنتقل بشكل تدريجي إلى الصيرفة الإسلامية عبر زيادة فتح النوافذ الإسلامية خاصة مع وجود رغبة لدى الحكومة في تمكين تقديم المعاملات المصرفية الإسلامية بجانب المعاملات التقليدية.
- أظهرت النوافذ الإسلامية أن الاهتمام الفعلي بالمنتجات المالية الإسلامية لا ينشأ فقط من السياق الديني، بل يأتي أيضًا نتيجة الرغبة في الحصول على تمويل يتسم بالشفافية والعدالة. وهذا يعكس مدى جاذبية هذه الخدمات حتى بالنسبة للأشخاص غير المتدينين.

التوصيات:

- إنشاء قانون خاص ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بهدف تنظيم نشاط النوافذ الإسلامية ومنحها استقلالية أكبر في التشغيل داخل البنوك التقليدية.
- الحد من تدخل البنك المركزي في تنظيم النوافذ الإسلامية وكذا البنوك الإسلامية.
- إعادة تنظيم النظام المعلوماتي للبنوك بحيث يميز بين العمليات الإسلامية والتقليدية، لتجنب أي تداخل يحدث في المحاسبة أو الجوانب الشرعية.
- توفير التدريب والتكوين للموارد البشرية المتعلقة بالمالية الإسلامية من خلال برامج معترف بها، مما يضمن كفاءة العاملين في النوافذ الإسلامية.
- تعزيز الشفافية والتواصل مع العملاء من خلال حملات توعوية تعمل على توضيح طبيعة المنتجات الإسلامية وشروطها وتصلها عن التمويلات التقليدية.
- توسيع شبكة النوافذ الإسلامية بشكل تدريجي في مختلف المناطق، اعتمادًا على دراسات جدوى دقيقة لتلبية الطلب المتزايد ونشر التجربة.
- دعم البحث الأكاديمي التطبيقي من خلال إقامة شراكات بين البنوك والجامعات لتطوير حلول تمويلية جديدة ومبتكرة تناسب الظروف الجزائرية.
- تطبيق آليات تقييم دورية لأداء النوافذ الإسلامية لتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم اقتراحات لتحسين مستمر.

- تخصيص نوافذ إسلامية متنقلة أو وحدات ميدانية للوصول إلى المناطق الريفية والنائية، ونشر الثقافة المالية الإسلامية خارج المدن.

آفاق الدراسة:

استنادًا إلى ما أوضحته الدراسة حول واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مع التركيز على تجربة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540، يتضح أن هناك إمكانيات واسعة لمزيد من البحث والتطور في هذا القطاع خاصة في ظل النمو المتزايد للطلب على الصيرفة الإسلامية محليًا واهتمام الدولة بتوسيع نطاقها، ومن أبرز الآفاق المستقبلية التي يمكن استغلالها:

- إجراء أبحاث مقارنة بين البنوك التقليدية التي قد قامت بتبني النوافذ الإسلامية.
- زيادة نطاق العينة البحثية لتشمل وكالات ومناطق متنوعة في البلاد.
- دراسة سلوك العملاء وكيف يتأثر بالعوامل الدينية والثقافية.
- تقييم الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم النوافذ الإسلامية.
- دراسة فرص دمج التكنولوجيا المالية في مجال الصيرفة الإسلامية.
- اقتراح نماذج عملية لتوسيع فتح النوافذ في بنوك تقليدية أخرى.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- احمد محمود نصار. (2022). المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية دراسة شاملة لأساس ومبادئ المصرفية الإسلامية للمبتدئين (الإصدار 1). السعودية: دار الكتب العلمية.
- اسماعيل علي سيد. (2018). مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية (الإصدار 1). مصر: دار التعليم الجامعي.
- الهيته قيصر عبد الكريم. (2006). أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات). سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، ومحمد حسن عبد الكريم الحلي. (2019). المصارف الإسلامية: مفاهيم أساسية والتطبيقات العلمية (الإصدار 2). العراق: دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- حمد عيسى خلفان. (2016). صيغ الاستثمار الإسلامي (الإصدار 1). الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- حيدر يونس الموسوي. (2011). المصارف الإسلامية وأدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية (الإصدار 1). الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- شهاب أحمد سعيد العززي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية (الإصدار 1). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عادل مبروك محمد، ونجلاء عبد المنعم ابراهيم. (2025). مبادئ التمويل والإدارة المالية من منظور إسلامي (الإصدار 1). مصر: دار التعليم الجامعي.
- فؤاد بن حدو. (2018). البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية (الإصدار 1). الجزائر: دار ألفا للوثائق.
- قادري محمد الطاهر، البشير جعيد، وعبد الكريم كاكي. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول (الإصدار 1). لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- محسن أحمد الخضير. (1999). البنوك الإسلامية (الإصدار 3). مصر: ايتراك للنشر والتوزيع.

- محمد الفاتح محمود البشير المغربي، (2020). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (الإصدار 1) السودان: دار الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- محمد الفاتح المغربي. (2016). التمويل والاستثمار في الإسلام (الإصدار 1). الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- محمد صلاح الكردي. (2023). صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية (الإصدار 1). مصر: دار التعليم الجامعي.
- محمد محمود العलगوني. (2008). البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية (الإصدار 1). الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمود حسين الوادي، وحسين محمد سمحان، (2012). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية (الإصدار 4). دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع: الأردن.
- ناصر خليفة عبد المولى، ومحمد الصيرفي. (2010). البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي (الإصدار 1). مصر: دار السحاب للنشر والتوزيع.
- ناصر عبد الحميد. (2010)، التأمين التكافلي (الإصدار 1). مصر: مركز الكتاب للنشر.

2. الاطروحات والرسائل:

- بن غيث مداني، وعبد اللطيف طيبي. (2009). التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة (رسالة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- حسني عبد العزيز يحيى. (2009). الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل (أطروحة دكتوراه). مصر، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- رقية بوحضر. (2012). إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.

3. مجلات ومقالات علمية:

- إبراهيم الكراسنة. (2013). البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات. الإمارات: صندوق النقد العربي.

- آسية هتشان، وكريم حرز الله. (31 جانفي، 2019). الاحكام العامة للبنوك الاسلامية. مجلة دائرة البحوث والدارسات القانونية والسياسية: مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، 3(6)، الصفحات 110-95.
- اكرام بن عزة، وفتحي بلدغم. (2 نوفمبر، 2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي في تقييم تجربة الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3(1)، الصفحات 76-90.
- بنو جعفر عائشة. (18 سبتمبر، 2020). الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية. المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت، 7(1)، الصفحات 1-24.
- حنان مهداوي. (11 نوفمبر، 2021). الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 5(2)، الصفحات 137-159.
- حياة بن زارع. (نوفمبر، 2021). تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 29(114)، الصفحات 98-117.
- رشيد دريس. (01 ديسمبر، 2014). الخدمات المالية الإسلامية فرصة المصارف الإسلامية في بناء المزايا التنافسية. مجلة الاقتصاد الجديد، 5(2)، الصفحات 341-362.
- زوطاط سميرة، وبوكايس سمية. (15 جانفي، 2023). الرقابة على بنوك وشبابيك الصيرفة الإسلامية وفقا للنظام رقم 02-20. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 7(4)، الصفحات 669-682.
- سليم بلقاسمي. (2020). عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 02-20. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 6(10)، الصفحات 88-107.
- سهى محفوظ أبو حفيظ، وأحمد سفيان تشي عبد الله. (2019). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها. Online journal research in islamic studies، 6(1)، الصفحات 1-17.
- شابرا محمد عمر. (1984). النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي. مجلة ابحاث الاقتصاد الإسلامي، 1(2)، الصفحات 1-36.
- عبد النور دحاك. (3 مارس، 2022). اشكالية انشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعارية الشرعية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 18(1)، الصفحات 199-222.

- علي بطاهر، وهوارية بن حليمة. (2012). البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 6(1)، الصفحات 26-44.
- فاطمة الزهراء بوطورة، ليليا بن منصور، وعبد الحفيظ زايدي. (30 جوان، 2024). مصادر التمويل في البنوك الإسلامية. مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، 3(2)، الصفحات 69-85.
- فريدة ختير. (21 جوان، 2021). الضوابط القانونية للشبابيك المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. دفاتر السياسة والقانون، 13(3)، الصفحات 314-329.
- كتاف شافية، ولطرش ذهبية. (جوان، 2020). الإطار النظري لمؤسسات النظام المالي الإسلامي. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والعلمية، 3(1)، الصفحات 163-188.
- ليلي اللحياني. (15 جوان، 2022). دور بنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: جهود بحاجة الى متطلبات التمكين. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 3(1)، الصفحات 72-92.
- لينة كرميش، وحسيبة سميرة. (25 جانفي، 2024). واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. مجلة المنهل الاقتصادي، 6(2)، الصفحات 205-222.
- محمد الأمين بن كابو، وخديجة مناد. (1 سبتمبر، 2022). تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك الإسلامية في البنوك التقليدية - حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 5(2)، الصفحات 540-560.
- محمد بن محمد الأمين اباه. (ديسمبر، 2022). معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها. مجلة رؤى الاقتصادية، 12(2)، الصفحات 73-90.
- مدحت كاظم القرشي، وميسون عبد الغني عبد الكريم. (2012). المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 10(32)، الصفحات 43-62.
- مفيدة نادي، وصابرينه مغتات. (8 نوفمبر، 2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق دراسة حالة Trust Bank. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 5(2)، الصفحات 401-420.
- منير خطوي، ومبارك لسلوس. (17 ديسمبر، 2020). النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 13(2)، الصفحات 922-943.
- مولود قنوش. (29 جوان، 2023). فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل النجاح والقيود. مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، 3(1)، الصفحات 94-105.

- نصير يحيى شريف، وعبير مزغيش. (11 أكتوبر، 2022). أحكام صيغة التمويل بالإجارة في نظام بنك الجزائر 20-02 والتعليم 03-2020. مجلة الاجتهاد القضائي، 14(2)، الصفحات 401-420.
- هني محمد جعفر. (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (12)، الصفحات 91-112.
- يمينه ختروسي. (1 أكتوبر، 2022). النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية الرؤية الشرعية. مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصر، 2(2)، الصفحات 60-83.

4. جرائد رسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (24 مارس، 2020). نظام رقم 02-20 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. (16)، الصفحات 32-35.

5. مؤتمرات وملتقيات:

- بن يوسف نوة. (2022). واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية. مقدمة ضمن لملتقى العلمي الوطني حول أهمية التمويل عن طريق النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والرهانات المستقبلية (الصفحات 1-14). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- محمود سحنون. (2008). مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي. مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام في ظل التطورات العالمية الراهنة (الصفحات 1-23). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- نصر سلمان. (2009). البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها وصيغها التمويلية). موجهة للملتقى الدولي حول النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية (الصفحات 1-13). قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية.

- Islamic financial services board. (2015). *Core principles for islamic finance regulation (banking segment) (CPIFR)*. Malaysia: Islamic financial services board.

ثالثا: المواقع الإلكترونية.

- [/https://www.alkhaleej.ae](https://www.alkhaleej.ae) تاريخ الاطلاع 2025-02-15.
- [/https://www.zawya.com/ar](https://www.zawya.com/ar) تاريخ الاطلاع 2025-02-22.
- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: <https://www.bna.dz/ar> تاريخ الاطلاع 2025-04-21.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم 01

شهادة مطابقة الشريعة للصيرفة الإسلامية: المراجعة العقارية



الصيرفة الإسلامية
FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

ر.م: 34

شهادة المطابقة الشرعية

بناء على المادة الثامنة من المرسوم رقم 01 - 20 مورخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،

بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،

بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**

وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

المراجعة العقارية

رئيس المجلس الأعلى
بوعبيد الله تعلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الملحق رقم 02

شهادة مطابقة الشريعة للصيرفة الإسلامية: مزاولة التجهيزات



الصيرفة الإسلامية
FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

رقم: 29

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعلا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعروفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.

- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناقلة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

المزاولة للتجهيزات

بوعبد الله خزام

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الملحق رقم 03

الترخيص بالاقطاع من الحساب البريدي الجاري

 البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Annexe IX à la circulaire n° 2385 du 25/08/2022.

ترخيص بالاقطاع من الحساب

انا موقع (ة) ادناه السيد(ة)....: المولود في: [REDACTED]

ب: تيارت الحامل بطاقة تعريف رقم: [REDACTED]

المسلمة بتاريخ

وكالة تيارت 540 أرخص لهذه الأخيرة بأن يقطع من حسابي رقم: [REDACTED]

شهرها مبلغ 15916.64 كتسديد مبلغ التمويل

يبقى هذا الترخيص ساري مفعول الى غاية التسديد الكلي والنهائي لهذا التمويل

حرر في: [REDACTED] ب: تيارت

توقيع المعنى
[Signature]

الملحق رقم 05

شهادة مطابقة الشريعة للصيرفة: مرابحة السيارات



الصيرفة الإسلامية
FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

رغم: 28

شهادة المطابقة الشرعية

بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولأسماء المادة 14 منه، وعملاً بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 لمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وللحدود للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولأسماء في مادتها الثانية.

بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**

وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020، قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

المرابحة للسيارات

رئيس المجلس الأعلى
بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الملحق رقم 06

نموذج محاكاة تمويل الإسلامي مرابحة العقار

 البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie



"SIMULATION MOURABAHA IMMOBILIER"

Nom du demandeur :	
Prénom du demandeur :	
Date de naissance :	
Revenu du demandeur :	113 040,00 DZD
Bénéficiaire epargnant BNA :	- BNA-Sonatrach/GTA
Nom du Co-demandeur :	
Prénom du Co-demandeur :	
Date de naissance du Co-demandeur :	
Coût du bien :	8 600 000,00 DZD
Hamich al jiddia :	430 000,00 DZD
Durée :	244
Hamich Al Jiddia requis	430 000,00 DZD
Financement maximal	8 170 000,00 DZD

RESULTAT DE LA SIMULATION

Montant du financement accordé par la banque :	8 170 000,00 DZD
Taux de hamich al jiddia :	5,00 %
La durée(Mois) :	244
Taux de la marge bénéficiaire :	4,25 %
Marge bénéficiaire :	4 045 931,33 DZD
Montant de la commission gestion en (DA) :	29 166,90 DZD
Montant de la mensualité :	50 065,30 DZD
Mensualité TOTALE :	50 065,30 DZD
Etat final de la demande de Financement :	Demande Acceptée

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم واقع النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري، مع التركيز على دورها في تقديم خدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية داخل نظام مالي تقليدي يعتمد على الفائدة. تحلل الدراسة مدى انسجام هذه النوافذ مع الهيكل العام للبنوك التقليدية وفعاليتها في توفير منتجات وخدمات مالية ملتزمة بالمعايير التنظيمية محلياً ودولياً. كما تُقيّم أثرها على رضا العملاء وجاذبيتها لفئة تميل نحو المعاملات المتوافقة مع الشريعة، وتدرس مدى كفاءتها في تلبية احتياجات السوق المالية الجزائرية، في ظل تزايد الطلب على التمويل والادخار والاستثمار الإسلامي. وتتناول العلاقة بين هذه النوافذ والإطار المؤسسي للدولة، بما في ذلك القوانين والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. كما ترصد التحديات التي تواجه تطويرها وانتشارها، مثل ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات والإطار القانوني. وخلصت الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية تُعد وسيلة فعالة لتوسيع الصيرفة الإسلامية وتشكل آلية واعدة لبناء نموذج مصرفي أكثر شمولاً في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية، البنك الوطني الجزائري، النظام المصرفي، البنوك التقليدية.

Summary:

This study explores the role and reality of Islamic windows at the National Bank of Algeria, with a focus on how they contribute to the delivery of Sharia-compliant banking services within a predominantly interest-based financial system. It investigates the extent to which these windows align with the operational structure of conventional banks and evaluates their effectiveness in offering Islamic financial products and services that comply with both national and international regulations. The research also examines their impact on customer satisfaction and their ability to attract individuals seeking faith-based financial solutions. Furthermore, the study assesses how well these windows respond to the evolving needs of the Algerian financial market, particularly given the increasing demand for Islamic options in financing, savings, and investment. It delves into the legal and institutional context in which these windows operate and analyzes the socio-economic environment influencing their growth. Lastly, the study highlights the key challenges hindering their development—ranging from infrastructural limitations and a lack of skilled personnel to regulatory hurdles—and concludes that Islamic windows present a strong opportunity to broaden the reach of Islamic banking in Algeria and establish a more inclusive banking model tailored to the values of a significant segment of society.

Keywords: Islamic banking, Islamic windows, National Bank of Algeria, financial system, conventional banking.